محضر الجلسة رقم 570

التاريخ: الثلاثاء 2 ذو القعدة 1428 (13 نوفمبر 2007)

الرئاسة: المستشار السيد أحمد الشرقاوي، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد أحمد الشرقاوي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

هناك طلب إحاطات وردت على المكتب: خمس إحاطات، الأولى تخص الفريق الحركي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس، أول جلسة هاذي اللي غادي يفتتحها مجلس المستشارين والحكومة غائبة السيد الرئيس، بغينا الحضور ديال الحكومة الله يكثر خيركم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس... عندك نقطة نظام؟ تفضل السي العلمي.

المستشار السيد خليد لهوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل الملاحظة التي أثيرت، تثير نوع من الاستغراب، بمعنى أن هاذي الثالثة، واش المجلس ينعقد مع الثانية والنصف أو الثالثة ويمكن ما ينعقدش كاع؟ هذه إشكالية حقيقية، بمعنى أن الحكومة اللي تدعي الحداثة، والحداثة هو احترام الزمن، إذا كان شي نقاش حول بعض المقتضيات، وأقولها بكل صراحة اللي كتمس نقطة الإحاطة، فهذا نقاش لا يخص فقط ندوة الرؤساء، وإنما مقتضى ينص عليه النظام الداخلي، ويهم جميع مكونات المجلس، معنى لا حق للحكومة أن تناقش بعض مقتضيات النظام الداخلي في جلسات غير قانونية.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي العملي، كنظن ربما نستأنف الجلسة ديالنا مادامت الحكومة حاضرة... السيد وزير الأوقاف.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل التطرق للإحاطات التي وردت على المجلس، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليتلي على مسامع المجلس ما جد من مراسلات، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير الأول يطالب فيها مناقشة عدد من مشاريع القوانين سبق إيداعها لدى مكتب المجلس خلال الولاية التشريعية السابقة بالأسبقية، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 56 من الدستور، ويتعلق الأمر بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون 34.07 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق ميثاق تحدي الألفية المبرم يوم 17 من شعبان 1428 (31 أغسطس 2007) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيأة تحدي الألفية وملحقاته؛

2- مشروع قانون رقم 35.07 يتعلق بإحداث وكالة الشراكة من أجل التنمية؛

3- مشروع قانون 42.06 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بين بروكسيل في 31 ماي 2006 بين المملكة المغربية والمملكة البلجيكية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب والغش الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

4- مشروع قانون رقم 30.05 يتعلق بالنقل عبر الطرق للبضائع الخطيرة؛

5- مشروع قانون رقم 04.05 يتعلق بمزاولة مهنتي المؤتمنين على السفن والسماسرة البحري؛

6- مشروع قانون رقم 20.05 يقضي بتغيير وتتميم قانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

كاين كذلك، السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، رسالة من السيد الوزير الأول، هذا نصها:

الموضوع: نتائج الانتخابات التشريعية الجزئية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني إحاطتكم علما بأنه بمقتضى المادة 53 من القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.97.186 المؤرخ في فاتح جمادى الأول 1418 (4 شتنبر 1997)، فقد تم بموجبه المرسوم رقم 2.07.1180 الصادر في 5 رمضان 1428 (18 شتنبر 2007) دعوة للناخبين الذين تتألف منهم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بكل من جهة تادلة - أزيلال وجهة مراكش - تانسيفت - الحوز وجهة طنجة - تطوان، والناخبين الذين تتألف منهم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي غرف الفلاحة بجهة تازة - الحسيمة - تاونات، وكذلك الناخبين الذين تتألف منهم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي غرف الصناعة التقليدية لجهة مكناس - تافيلالت يوم 8 نونبر 2007، لانتخاب مستشارين اثنين لجهة تادلة - أزيلال، ومستشار واحد لكل من جهة مراكش - تانسيفت - الحوز وجهة طنجة - تطوان وجهة تازة - الحسيمة - تاونات وجهة مكناس - تافيلالت، خلفا للمستشارين الذين قضى المجلس الدستوري بإلغاء انتخابهم.

ولقد أسفرت الانتخابات التشريعية الجزئية السالفة الذكر عن انتخاب المرشحين الآتية أسماؤهم:

بالنسبة لممثلي هيئة الجماعات المحلية: السيد المعطي عادل من حزب الاتحاد الدستوري؛ والسيد عبد الله مكاوي من حزب الاستقلال بجهة تادلة - أزيلال؛ والسيد محمد بنمسعود من حزب الحركة الشعبية بجهة مراكش - تانسيفت - الحوز؛ السيد عبد الواحد الشاعر من حزب التجمع الوطني للأحرار بجهة طنجة - تطوان؛

بالنسبة لهيئة ممثلي الغرف الفلاحية: السيد محمد قلوبي من حزب التجمع الوطني للأحرار بجهة تازة - الحسيمة - تاونات.

ثالثا، بالنسبة لهيئة ممثلي غرف الصناعة التقليدية: السيد محمد عذاب من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بجهة مكناس - تافيلالت.

مع خالص التحية والسلام

الوزير الأول عباس الفاسي.

كذلك، السيد الرئيس، السادة الحضور الكرام، الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 15 أكتوبر 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 13 نونبر 2007:

عدد الأسئلة الشفهية: 100 سؤال؛

عدد الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة؛

عدد الأسئلة التي تم تحويلها: سؤالان؛

عدد الأسئلة التي تم سحبها: 31 سؤالا.

كذلك توصلت رئاسة المجلس من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 13 نونبر 2007

سلام تام بوجد مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أحيطكم علما بأن السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية، سيجيب عن السؤال الشفهي المتعلق بارتفاع أسعار العقار خلال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 13 نونبر 2007.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

إمضاء: محمد سعد العلمي

كذلك توصلت رئاسة المجلس من الاتحاد البرلماني العربي يستنكر زيارة الملك الإسباني لمدينتي سبتة ومليلية المغربيتين المحتلتين:

في أوائل تشرين الثاني ونونبر الحالي قام الملك الإسباني خوان كارلوس بزيارة مفاجئة إلى مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين، اللتين تحتلهما إسبانيا، وقد شكلت هذه الزيارة صدمة قوية لمشاعر الشعب المغربي الشقيق واستفزاز مشاعر الشعوب العربية، فالمدينتين هما مدينتان مغربيتان من حيث التاريخ والجغرافية، ولا يستطيع أحد أن يشكك في

ذلك، والاحتلال الإسباني لا يمكن أن يلغي الهوية المغربية لهما مهما طال أمده.

ومعروف أن الحكومات المغربية المتعاقبة منذ استقلال المغرب لم تعترف بشرعية الاحتلال الإسباني لهاتين المدينتين، بذل المغرب في عهد جلالة الملك الراحل المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه جهودا كبيرة ومفاوضات متواصلة مع الإسبان لإيجاد حل توافقي يؤكد الحقوق الوطنية الثابتة للمغرب في السيادة على سبتة ومليلية ويحافظ على المصالح الإسبانية في المنطقة، ويواصل المغرب في عهد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله مساعيه لإيجاد حل توافقي لهذه المشكلة المزمنة عن طريق الحوار الجاد والصريح مع إسبانيا.

إن الاتحاد البرلماني العربي الذي وقف دائما متضامنا بقوة مع المملكة المغربية الشقيقة حول هذه القضية، يؤكد مجددا دعمه القوي لموقف المغرب، ملكا وبرلمانا وحكومة وشعبا، كما يعرب عن إدانته الشديدة لهذه الزيارة التي أثارت مشاعر الغضب والاستنكار داخل المغرب وخارجه، والتي من شأنها أن تسيء إلى العلاقات الإسبانية التي يحرص الطرفان على تواصلها وتوطيدها.

ويدعو الاتحاد الحكومة الإسبانية إلى مواصلة الحوار الجاد مع المملكة المغربية الشقيقة لإيجاد حل سلمي لمشكلة المدينتين المحتلتين، حتى لا تتحول هذه المشكلة لبؤرة توتر في شمال إفريقيا.

ويناشد الاتحاد جميع الحكومات والمنظمات العربية، وجميع برلماني العالم، والمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية إلى مساندة موقف المغرب العادل وحقه الثابت في استرجاع المدينتين المحتلتين وبسط السيادة عليهما، ضمانا لوحدة التراب.

اتحاد البرلمان العربي دمشق 2007/11/11.

كما توصلت رئاسة المجلس ببيان السيد محمد جاسم الصقر رئيس البرلمان العربي الانتقالي يعرب من خلاله رفض واستياء البرلمان العربي زيارة الملك خوان كارلوس لمدينتي سبتة ومليلية المغربيتين، وبيانا حول زيارة الملك خوان كارلوس لمدينتي سبتة ومليلية المغربيتين عن جمعية هيأة المحامين بالمغرب، وبلاغ صحفي عن جمعية النساء المغربيات بالخارج.

كذلك، السيد الرئيس، توصلت رئاسة المجلس بالاستقالات التالية:

أولا، استقالة المستشار عبد السلام الودي من فريق التحالف الوطني؛

ثانيا، استقالة المستشار حسن زهير من فريق التحالف الوطني؛

ثالثا، استقالة المستشار إدريس الحسني من الفريق الحركي؛

رابعا، استقالة المستشار جمال أربعين من الفريق الحركي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

كما تطرقت إلى ذلك، وردت على رئاسة المجلس طلبات الإحاطة وهي خمسة... تفضلوا السيد... وردت على رئاسة المجلس وثيقة ممضاة من طرفكم، لهذا عرضت على المجلس... رئاسة المجلس وردت عليها استقالتك ممضاة من طرفك، ما كاين إشكال نتدارك الموقف... كما تطرقت إلى ذلك وردت خمس طلبات إحاطة على رئاسة المجلس، الأولى من طرف الفريق الحركي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد حسن أتغلياست:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

إخواني، أخواتي المستشارين،

في إطار الفصل 128 من النظام الداخلي للمجلس، أحيطكم علما ومن خلالكم الرأي العام الوطني و لم لا الحكومة الجديدة لأن خصها تتعامل مع هذه الإحاطات ماشي بحال اللي فات، تنهضرو حتى نعياو وكنخليو كلشي هنا، وهاذ الشي كله كيسبب أمور خايبة بالنسبة لبلادنا، كيخص تتبعها بالرّابور (rapport)، الوزارة اللي هي مهمة باش يمكن تعطي شي إفادة أو شي حاجة في الميدان.

أريد، موضوع الإحاطة هو الدخول المدرسي، الدخول المدرسي لا بد أن ننظر إليه من منظور إنساني ومنظور الواقع الذي لا يرتفع، ومنظور الخصاص اللي هو موجود في الميدان ملموس ومحطوط هو أن الظروف فاش كيمر هاذ الدخول المدرسي، خصوصا جهة تادلة - أزيلال وفي إقليم أزيلال بالأخص كتمر بواحد الشيء اللي هو كيحشمنا، على أساس أنه الاكتظاظ، كنا كنقولو للحكومة الفائتة كاين الاكتظاظ، كاين الخصاص اللي تسببت فيه المغادرة الطوعية، زادوها في الحركة الانتقالية، المشكل نقلوا عندنا 220 أو 230 عوضوا لنا 60 أو أقل من 60.

لهذا السيد الرئيس لابد أن تتحرك الحكومة في هذا الشأن وأن تجتمع لجنة المالية، أناديها كمستشار باش تدرس هاذ الأمور اللي هي خطيرة وخطيرة جدا، فكتجي ديك الحركة الانتقالية لقاو الطلب ديال الناس 220 أو 230 ما فيها باس عندهم الحق، خصهم ينتقلوا لأن حقوقهم إليها ولكن يتعوضوا le pouvoir de remplacement فينا هو؟ le droit absolu ديال الدولة، خص الحكومة هي اللي خصها تكون شادة فيه لأنه خص تعوض الخصاص ديال الناس.

فمثلا على مستوى السيد الوالي والسيد عامل إقليم أزيلال والمندوب الإقليمي ديال التربية الوطنية، داروا مجهودهم ينقصوا من هاذ... ونشكرهم عليه ولكن الطامة الكبرى هي الأكاديمية التي صنعت على أن تكون هي تجسدت فيها اللامركزية وعدم التمركز، فهي مركزة كل شي، دارت هي ضد الإرادة الحكومية وضد ما بغا الشعب المغربي وضد الناس ديالها كيديروا الأولويات حسب أهوائهم، 44 جماعة عندها يالله 5 ثانويات آش غادي يقضيو؟

لهذا احنا كنقولو من هذا المنبر أنه خصنا نشوفو هاذ الشي اللي كيدينا لواحد الهدر كبير، عندنا أنواع الهدر المدرسي، عندنا أنواع الهدر المدرسي في أزيلال سبعة أنواع، كنبداو من القسم اللي بنينا في الخلاء، أما الابتدائي كيكمل الابتدائي كيمشي إلى الإعدادي ما كيجبرش المنحة، ثم كيجي إلى الثانوي ما كيجبرش ثاني المنحة، ثم الهدر الأخير اللي كيمشي إلى التعليم العالي كتعرفو أن نظام الباكالوريا... كاينة تقريبا 2000 اللي دوزوا نجحت منها 750 هاذ 750 نجحت ب passable الباكالوريا ديال passable ما عندوش فين غادي يتوجه وكيضيع وكنقولو المقاييس ديال المنح خصّ يكون متفوق، ما درناش الظروف باش متفوق، تنقريوه في ظروف الاكتظاظ 60 واحد في القسم إلى حضاهم غير المعلم غير يحضيهم ما يقريهم والو غير يحضيهم حتى يخرجوا باركة.

ولكن راه خص من الواجب كما قلت سابقا لا بد أن نعالج هذه الأمور وأمثالها في المغرب كله، واللي بغينا نقولو هنا هو أن الحكومة من جديد أقول تنبارك تماينوت أوكليد الحكومة الجديدة لصاحب الجلالة هي خصها تغير السلوك ديالها فيما يخص الإحاطات والأسئلة، لأنه إذا بدينا تنخطبو هنا حتى نكملو وغدا ما كاين والو إذن حنا كنكذبو، هاذ المصداقية ديالنا خصها تكون أولا تكون، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، تفضلوا

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار المادة 128 نحيط المجلس الموقر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حتى لا نقول لشبابنا العاطل أن الاحتجاج في الشارع أمام البرلمان أصبح امتيازا نبني على أساسه شروط اجتياز مباراة التوظيف، وحتى نكون ملتزمين بشروط المواطنة والكفاءة وعدم مصادرة حقوق المواطنين، فإنني أحيط المجلس الموقر أن وزارة التربية الوطنية قد أصدرت بلاغا نشر على صفحات الجرائد، تعلن بموجبه إجراء اختبارات بشروط غير قانونية ومخالفة لنص الدستور، وتتعامل الحكومة من خلاله بمنطق تمييزي ولا ديمقراطي مع شبابنا حاملي الشواهد، المعطلين.

فقد اشترط هذا البلاغ أن المباراة مفتوحة في وجه الحاصلين على شهادة عليا والمثبتة أسماؤهم في اللوائح المحددة من طرف الوزارة الأولى، وذلك ما نعتبره الزملاء الأعزاء مخالف لمنطوق المادة 12 من الدستور والفصل الأول من النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

السادة المستشارين،

السيدات،

إن ما قامت به الحكومة سابقة خطيرة لا يمكننا إلا شجبها ورفضها لأنها تميز بين المعطلين حاملي الشواهد العليا، وتضع شروطا لا أساس لها من الناحية القانونية، مما يعتبر مسا ومصادرة لحقوق الراغبين في التوظيف، كما أن المنطق التمييزي سيجعل كل شاب مغربي حامل لشهادة عليا لم يحتج أمام البرلمان لأي سبب مقصيا من عملية التوظيف، كما أن هذا السلوك سيفتح الباب على مصراعيه للمحسوبية والزبونية والتلاعب.

وعليه، فإننا في المعارضة نطالب بأن ترجع وتتراجع الحكومة عن غيها وضلالها لتحتكم لمبادئ الدستور-القانون وتحترم حقوق المواطنين بإجراء مباراة شفافة مفتوحة في وجه كل مغربي تتوفر فيه الشروط القانونية، وتحدد أيضا عدد المناصب المتبارى بشأنها بكل وضوح.

السادة المستشارين،

الزملاء الأعزاء،

إن سلوك الحكومة هذا يقول للشباب العاطل إذا أردت التوظيف فيمكن لك تجي أمام قبة البرلمان تحتج ويمكن آنذاك تكون أسماء ديال الناس المحتجين عند وزارة من الوزارات، وآنذاك غادي يمكن هاذ الشي هذا يخلق واحد البلبلة اللي هي كبيرة، واللي غادي تكون عندها عواقب.

ولهذا فإننا نحمل الحكومة المسؤولية الكاملة في كل ما سيترتب عن سلوكها اللادستوري من مضاعفات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

في إطار الإحاطة، في إطار القانون الداخلي سنحيط المجلس علما والرأي العام.

لقد صدرت مذكرة مشتركة بين وزارة الفلاحة والداخلية والمالية موجهة إلى ولاة الجهات وعمال الأقاليم بخصوص تطبيق القوانين المنظمة لقطاع الإصلاح الزراعي كما وقع تغييرها وتتميمها.

ولقد استغربنا في الفريق الاشتراكي صدور هذه المذكرة التي وقعت في 15 أكتوبر الماضي، وفي اللحظات الأخيرة للحكومة المنتهية ولايتها، وهو الأسلوب الذي نعتبره تمريرا لقرارات خطيرة في لحظات انتقالية وتهربا من تحمل المسؤولية.

فكيف يعقل أن يتم تمرير هذه المذكرة التي تتضمن قرارات خطيرة في آخر لحظة من عمر الحكومة السابقة بل وقبل تنصيب الحكومة الآنية؟ إنه تعبير عن غياب الشجاعة السياسية، خاصة وأن مضمون المذكرة فيه تراجعات عن مواقف الوزراء والتزاماتهم أمام البرلمان بخصوص مصير الأراضي المسترجعة في إطار الإصلاح الزراعي.

وفي هذا الصدد فإننا في إطار الإحاطة سجلنا الموقف علنا بالمضمون الخطير والتراجع لهذه المذكرة المشتركة التي تطلب من ولاة والعمال تسهيل حملات تقييد الأراضي في اسم المستفيدين منها، وهو ما يسهل عملية بيعها والمضاربة فيها.

ولقد سبق للفريق الاشتراكي أن تقدم بمقترح قانون للحد من المضاربة غير المشروعة في أراضي الدولة ولحماية محيط المدن الكبرى وللحفاظ على الوعاء العقاري الضروري لمستقبلها، لكن الحكومة التفت على هذين المقترحين وطمأنت البرلمان على أساس أن الحكومة ستحرص عبر مرسومين على الوصول إلى نفس الأهداف، لكننا اليوم نفاجأ بهذه المذكرة التي تضرب في العمق المصلحة العامة عبر تشجيعها للمضاربة في أراضي الدولة المحيطة بالمدن والتي ستكون لها نتائج جد وخيمة على مستقبل بلادنا وعلى الرصيد العقاري للجماعات المحلية.

إننا في الفريق الاشتراكي ندين هذا التوجه غير الصحي فيما يخص استغلال أراضي الدولة في المضاربة والاغتناء السهل، بدل سن إجراءات صارمة لحماية الرصيد العقاري للدولة وهيكلته، وفق تصور مستقبلي يخدم مدننا ويحمي مجالنا الحضري من العشوائية والتكدس للأموال السرطاني الذي لا يخدم إلا المصالح الضيقة للمستفيدين.

لذلك نتوجه إلى السيد الوزير الأول للعمل على توقيف العمل بهذه المذكرة، وذلك في انتظار إيجاد حل لهذه الإشكالية خدمة للمصلحة العامة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق الاشتراكي، أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي دائما في إطار طلب الإحاطة، تفضلوا.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أحيط المجلس علما وعموم المواطنين بالكارثة المتكررة التي حدثت من جديد من تعثر العمل بالموانئ المغربية، حيث وقع ما وقع في النظام المعلوماتي، الشيء الذي يضيع على خزينة الدولة يوميا ملايير من السنتيمات.

فلقد قامت إدارة الجمارك بتغيير نظام "صادوق" بنظام "بدر"، وأتساءل كيف قامت إدارة الجمارك بتسميته بهذه التسمية التي يحترمها الجميع وبطريقة غير مضبوطة؟

وهكذا أصبحت العديد من الشركات في عطلة تقنية نتيجة تعطيل المواد الأولية للإنتاج وانعكس هذا سلبا على أجور الشغيلة، نتساءل من الجهة التي ستعوض هؤلاء الشغالين وتعوض هذه الخسارة التي لحقت بالشركات؟ هل الجمارك أم الدولة أو شركات التأمين؟

ثم السيد الرئيس، في إطار تأهيل المقاولة فإن إدارة الجمارك غائبة عنها الرؤية السياسية، حيث تعمدت عن فتح حوار مع شركات بما فيها الاقتصادية ومع الشركاء بمن فيهم الاقتصاديين والاجتماعيين قبل العمل بأي نظام. هذا التعثر خلق خللا للعديد من الشركات بالخارج لعدم التزاماتها مع عملية التصدير، أضف إلى ذلك فوائد التأخير.

إن هذا الخلل إن وقع للمرة الثانية سيدفع، لا قدر الله، إلى تغيير وجهة هذه الشركات مع دول منافسة لبلادنا.

فأمام هذا التعثر فإن لهذا الملف صبغة وطنية بكل المقاييس، لذا نطلب تشكيل لجنة برلمانية للوقوف على هذا التعثر وإجراء تحقيق نزيه ولنا عودة لهذا الموضوع بالتفاصيل، نظرا للمعطيات الميدانية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، آخر متدخل في إطار الإحاطات، رئيس فريق التحالف الوطني، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني باسم فريق التحالف الوطني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تهم الوضعية الكارثية التي أصبح يعيشها القطاع الفلاحي في ظل الجفاف القاسي وغياب التمويل وتأهيل الاقتصاد القروي. فاليوم أصبح الفلاح يعاني من غياب سياسة فلاحية تعتمد على الاعتناء بالإنتاج الوطني من الحبوب.

فالسياسة الفلاحية التي اعتمدها بعض الوزراء السالفين، سامحهم الله، في هذا القطاع بقولهم إن المغرب بلد غير فلاحي، هذه السياسة أنهكت القطاع الفلاحي وجعلته يئن تحت وطأة الجفاف والدعم الذي لا يستفيد منه الفلاح الصغير والمتوسط ويذهب إلى جيوب المضاربين.

إن كل هذه السياسات السابقة في القطاع الفلاحي، والتي اعتمدت على الاستيراد بدل تشجيع الإنتاج الوطني من الحبوب، أدخلت اليوم الحكومة في دوامة كبيرة بعد الارتفاع الصاروخي لثمن الحبوب في السوق الدولية، حيث أنها أصبحت غير متواجدة وغير متوفرة، وهنا لا بد أن نتساءل أمام ارتفاع الطلب الوطني على الشعير والقمح والبذور من الجهة المسؤولة؟

إننا نعلم جيدا بأن نصف ساكنة المغرب تعيش في العالم القروي، وإذا حبانا الله بأمطار الخير فإنها ستكون فوضى في اقتناء البذور المختارة التي تحتكرها شركة واحد هي شركة "سوناكوس"، والتي تفرض على الفلاح مثلا اقتناء الفوسفاط كشرط أساسي للاستفادة من كمية قليلة من البذور المختارة.

هنا نتساءل كيف يمكن لنا أن ندبر هذا القطاع في ظل شركة واحدة؟ ولما لا تتوفر وزارة الفلاحة أو شركة "سوناكوس" على مخزون احتياطي لتفادي مثل هذه الأزمات؟ من أين سيأتي 80% من الفلاحين المغاربة من البذور المختارة بعد الجفاف القاسي في الوقت الذي كانت تستفيد من هذه البذور 17% فقط؟.

إن عهد الاحتكار قد ولى ويجب على حكومتنا الموقرة وعلى رأسها السيد الوزير الأول المحترم، أن يأخذ تدبير القطاع الفلاحي على محمل الجد ويعمل باعتماد سياسة جديدة تعمل على تشجيع الفلاح المغربي ومساعدته وتأهيله لكي نعمل جميعا على تحقيق اكتفائنا الذاتي من المنتوجات الفلاحية الأساسية، والتي تبقى مطمحنا جميعا لكي لا نبقى تحت رحمة الدول الأجنبية، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد رئيس فريق التحالف الوطني.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

إذا سمحتم، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا آنيا موجهة لكل من قطاعات الأوقاف والشؤون الإسلامية، الإسكان والتعمير والتنمية

المحالية، الفلاحة والصيد البحري، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة.

الأسئلة الآنية: نستهل جدول الأعمال بالأسئلة الموجهة لقطاع الأوقاف حول الاستعدادات لموسم الحج، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بالاستماع أولا لعروض السادة المستشارين وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة.

نستهلها بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الاستعدادات التنظيمية لموسم الحج للمستشارين المحترمين السادة: أحمد القادري، عزيز الفيلالي، كافي الشراط، الطاهر الفيلالي، محمد بلحسن خيير، علي قيوح، العربي سديد، عبد اللطيف أبدوح، محمد أبو الفراج، العربي القباج، عبد الكبير برقية، خديجة الزومي، فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

في البداية أريد أن أتقدم بالتهنئة الخالصة للسيد الوزير على تجديد الثقة، وهو يحضر معنا في أول جلسة بعد تشكيل الحكومة الجديدة، ونتمنى له التوفيق في مهامه، ونتمنى للحكومة الجديدة كامل التوفيق.

السيد الوزير،

الفريق الاستقلالي تقدم بسؤال حول استعدادات الحكومة والتنظيمات التي تقوم بها لضمان موسم حج ناجح.

السؤال الأول هل استفادت الوزارة من الثغرات ومن الصعوبات ومن المشاكل التي اعترضت الحجاج في الموسم السابق؟ وهل عملت على تف هذه الثغرات وهذه المشاكل؟

ثانيا، السيد الوزير أعتقد أنه حان الوقت باش نطرحو، لأن السؤال كيتطرح كم عدد الحجاج الذين تقدموا باش أخذوا القرعة؟ كم عدد المرشحين اللي ما اخداوش القرعة؟ العدد محصور باتفاق في مؤتمر إسلامي في واحد في الألف لكل دولة إسلامية، الآن أعتقد أن هذا القرار اتخذ أكثر من عقد، يجب إعادة فيه النظر داخل المؤتمر، وأعتقد أن المملكة العربية السعودية يعني النهضة اللي فيها لها من المؤهلات ولها من البنيات التحتية ومن المطارات ومن العوائد النفطية ما يمكنها أن تستقبل أكثر من 1%، إذن هذا المشكل هيكلي خصو يتحل على مستوى المؤتمر الإسلامي لأن الاستطاعة كاينة، الحج لمن استطاع إليه سبيلا ولكن ما كاينش طريق للوصول إلى أداء هذه الفريضة.

النقطة الثانية السيد الوزير، الآن أعتقد أنه كاين جوج نتاع الأنظمة، كاين النظام نتاع الوكالات والسؤال علاش هاذ العام الوكالات عملتو لهم القرعة؟ واش هذا ما خلقش مشكل لأن الوكالة كتمشي وكتاخذ أكرية وكتاخذ الأمور نتاعها على أساس الحسابات اللي كتعمل، هاذ العام بقات كتنتظركم حتى أخذتم الأشياء، إذن علاش هذا التمييز هذا العام باش كلشي يخضع للقرعة؟

ثانيا، واش الحكومة ووزارة الأوقاف قادرة باش تؤطر هاذ 30 أو 25 ألف؟ هذا ماشي دور الحكومة، أعتقد أنه خصنا نفكرو الآن في وكالة باش تحول اللجنة الملكية للحج إلى وكالة وطنية أو مكتب كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول الإسلامية، هناك تجربة ماليزيا، تجربة ناجحة لا في التتبع ولا في التأهيل ولا في التكوين ولا في التأطير الديني ولا في التأطير الصحي.

رابعا السيد الوزير، القضية نتاع الإجراءات، يمكن لنا نتساءل جميعا الحاج اللي كيمشي لمطار محمد الخامس ولا من فاس أو من طنجة يصل إلى مدينة الحجاج أو يصل إلى جدة، شحال ديال الوقت كيستغرق باش يستعمل هذه الإجراءات الإدارية باش يطبع الباسبور نتاعو، كاين اللي كيجلس 5 ساعات أو 6 ساعات، 7 ساعات، علاش ما يمكنش يكون هناك يوم أو أكثر؟ علاش ما يكونش واحد التنسيق وحنا عندنا علاقات جيدة مع المملكة السعودية باش كيف كنا كنعملو مع المهاجرين المغاربة، وراه في الباخرة كتطبع الجوازات، حنا ما غاديش نقولو في الطيارة نطبعوها ولكن يمكن في المطار الدولي نتاعنا يعني المنطقة الدولية؟

نتفقو باش يكون واحد التعاون مع الأمن السعودي والإجراءات تعمل قبل ما يطلع الحاج إلى الطائرة اللي غادي توصلو إلى المملكة العربية السعودية، وغادي نسهلو الأمور.

كذلك مشكل الإسكان، المسافات، أشنو هي هذه المسافات؟ وخصها تكون مضبوطة. كذلك مشكل التنقلات في الطائرة، واش مطلوب من الحاج يكون عندو موعد أنه غادي يرجع من المملكة العربية السعودية في 9 الليل يبقى حتى الرابعة ديال العشية، علاش؟

وهذا مشكل مع la RAM ومع الخطوط الجوية السعودية، كنعتقد هذه الأمور كلها كتخلق إشكاليات، كتخلق مشاكل.

كذلك ما نمضرش على ذوك الجزئيات الصغيرة نتاع التأطير الديني والتأطير الصحي وبزاف الأمور اللي أعتقد مثلا، أنها خصها تحل بتواجد واحد التنظيم، الناس اللي تيكونوا مفقودين أو تالفين ما غاديش يمكن لك تقلب على المكتب أو يقلب على البعثة الطبية إلى كان مريضا، خص تأطير طبي يكون متواجد في الموقع اللي تعطى لسكن الحجاج.

كذلك دول أخرى أخذت أحياء، مثلا هذاك الحي فيه الإيرانيين الآخر فيه التركيين، حنا المغاربة لا في المطار ولا في السكنى متفرقين، ولهذا إلى كان مكتب ولا وكالة أعتقد غادي تحل هذه المشاكل وغادي يقع تأطير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في نفس الموضوع موجه إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الترتيبات المتخذة استعدادا لموسم الحج للمستشارين المحترمين السادة: السي المعطي بنقدور، السي لحسن بيجديكن، السي محمد عبو، السي علال عزيوني، السي أحمد حاجي، السي عبد السلام الهمس، السي عبد الله الغوثي، السي بنونة الوريدي، السي إبراهيم الحب، السي محمد مفيد، السي محمد طالحا، السي محمد كرم، والسي حميد العكرود، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

لقد ورد اسمي في هذا السؤال، ولقد سبق لي أن تقدمت باستقالة يوم 14 يونيو 2007 فيتساءل البعض ما موضوع إسمي في هذا السؤال؟ إلا أنه بغيت نقول للسيد الرئيس أنه توجهت برسالة إلى رئاسة المجلس وأعلنت فيه عن العدول عن استقالتي، وذلك كان يوم 7 أكتوبر 2007 سجلت تحت رقم 148، إلا أنه ما وردت في المراسلات التي تلاها السيد الأمين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الآن عدتم إلى الفريق، الحمد لله، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد علال عزيوني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

تفصلنا أسابيع قليلة عن بداية موسم الحج بسفر عدد كبير إلى الديار المقدسة لأداء مناسكهم الدينية.

لقد سبق أن عانى الحجاج المغاربة سابقا من جملة من المشاكل مردها عدم الاهتمام الكافي بهم من قبل البعثات الإدارية والصحية التي تبين أنها تقصر شيئا ما في واجبها خلافا لباقي البعثات الإسلامية الأخرى.

من ضمن المشاكل، السكن مثل البعثات اللي سكنوا في العزيزية والوقفات الاحتجاجية اللي سبق لهم وقفوا بها، والمشاكل ديال التنقل اللي كانت من منى إلى عرفة أو من عرفة إلى منى أو إلى مكة.

السيد الوزير المحترم، نعلم جيدا أنكم لا تدخرون جهدا في توفير كافة الظروف اللازمة لمساعدة حجاجنا على أداء مناسكهم في أحسن الظروف وتسهيل أدائهم لفرائضهم، وتفاديا لمعاناتهم في المواسم السابقة ورغبة منا في المزيد بالعناية بهم، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم استعدادا لموسم الحج هذا، وما هي خطتكم لتمكين حجاجنا الميامين من أداء فرائضهم في أحسن الظروف؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث والأخير موجه إلى السيد وزر الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الإجراءات المتخذة لإنجاح عملية الحج للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، الهاشمي السموني، أحمد الإدريسي، حسن أتغلياست، عبد الرحيم الشرقاوي، عمر مكدر، لحسن بوعود، الشكاف سيداتي، سيدي المختار الجماني، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

معالي الوزير، رغم المجهودات المبذولة من طرف الوزارة من أجل إنجاح عملية الحج في السنوات القليلة الماضية، إلا أن العديد من الصعوبات لازالت تتكرر سنة بعد أخرى وتحول الركب في الحج إلى سلسلة لا تنتهي من المشاكل، انطلاقا من بعض الخروقات التي لازالت تعرفها عملية القرعة، مرورا بمشاكل الحجاج مع وكالات الأسفار وغياب تنظيم حقيقي لإدارة الرحلات، وارتفاع أسعار تذاكر الحج نظرا لعدم فتح باب المنافسة بين جميع شركات الطيران، ووصولا إلى المشاكل التي يعانيها الحجاج في الديار المقدسة.

لذا نود مساءلتكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل إنجاح عملية الحج لهذه السنة وتفادي المشاكل والصعوبات التي عرفتها التجارب السابقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا هنا السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأكرمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

في كل موسم يهتم السادة المستشارون بقضية الحج، ونحن معهم في هذا الاهتمام طيلة السنة، ومن واجبهم أن يسائلونا ومن واجبنا أن نعطيهم بعض المعطيات التي تفيد على التفاهم للتعاون جميعا على ما يرضي الحجاج ويرضي الله تعالى في القيام بهذه الشعيرة.

الأسئلة التي تلقيتها من الفرق الثلاثة هي أسئلة عامة، وقد وردت في بعض أسئلة السادة المستشارين تفاصيل أود أن أقف عندها لكي يتبين... لأن في الحقيقة عندما ندخل في التفاصيل تتبين المشاكل وتتبين الحلول الممكنة أيضا.

فيما يتعلق بقضية العرض والطلب، في هذه السنة طلب الذهاب إلى الحج ما يزيد عن 117 ألف من المواطنين والمواطنات، والحال أن إمكانية الاستجابة لا تتعدى 30 ألفا، وهذا الفرق من جملة ما يبرر، وإن كان في الحقيقة مسألة مبدئية، قضية إدخال الوكالات في القرعة هي مسألة إنصاف للمواطنين، لأن هنالك أردنا أو أبينا هنالك فرق بين الذين يتوجهون إلى الوكالات نظرا لتفاوت الأسعار وبين الذين ينبغي أن نحمي قدرتهم الشرائية.

فقد كانت تعطى جزافا حصة للوكالات هي حصة 10 آلاف، وكانت الوكالة من حقها أن تطالب عن طريق وزارة السياحة بالمزيد، وأردنا مع السيد وزير السياحة السابق أن نحتكم إلى معيار يفصل ويكون مبدأه الإنصاف في توزيع هذه الحصة من سنة إلى أخرى، لأن وزير الأوقاف المكلف بهذا التوزيع ينبغي أن يجد معيارا ومرجعا لهذا التوزيع، فاحتكمنا إلى القرعة لمبدأين: مبدأ الإنصاف من جهة، ومبدأ تحديد المشاطرة من جهة أخرى، فتبين أن الذين تسجلوا في الوكالات هم 7500 أي أقل من 10 آلاف، ولكننا نراهن على أن التنافس في الخدمات والتنافس أيضا في تخفيض الأسعار سيؤدي في المستقبل إلى أن يجعل المواطنين والمواطنات يختارون فيما هو أفيد لهم.

قضية الحصة المخولة للبلد وهي 30 ألف، في الحقيقة لا تتوقف فقط على العدد، ولكن تتوقف أيضا على مسألة أساسية وهي المساحة المخولة لكل بعثة في منى، وهي لا تتغير بمتر واحد، لو كانت هذه المساحة يمكن توسيعها لتقدمنا إلى السلطات السعودية لتعاملنا بنوع من التمييز إن كان هناك إمكان لهذا التمييز، لتعطينا مثلا حصة 40 ألف، وننتقل إلى ثلث الطلب بدل ربع الطلب، ولكن يبقى مع ذلك أن هذا التفاوت بين الطلب والعرض سيخلق دائما من الناحية النفسية.

أما من الناحية الشرعية، ليس هناك أي إشكال لأن هذه الإمكانية تدخل أيضا في الاستطاعة، إذا كنا فقط نحرص على أداء الفرض، أما إذا كانت المسألة نفسية فنظل نعاني منها.

يبقى يرتبط بهذه القضية قضية تنظيم الوزارة أو تنظيم الوكالات، هذه مسألة تنافس في الخير وإرادة لحماية القدرة الشرائية فتحناها كما قلنا بشكل شفاف ولم يقع في علمي في القرعة أي خرق، فإذا وقع أي خرق ولو بحالة واحدة نريد أن نعلم به لكي نصلحه أو نتفاداه في المستقبل، وقضية الحج كجميع القضايا هي قضية تعاون بين المنتخبين وبين السلطة الحكومية.

لا أتصور أن يكون هنالك فرق في جودة التنظيم بين هذا الجهاز أو ذاك، بين اللجنة الملكية للحج ووكالة حرة، لأننا لو تركنا القضية مفتوحة بمعنى لم نجر القرعة بالنسبة للوكالات لكان 90 ألف من

المواطنين يتنافسون على الوكالات، ولا تستطيع أن تستجيب إلا لحصتها المحدودة، وفي ذلك من الفوضى ما لا حصر له لأن هذا الطلب في الحقيقة بهذا الشكل أمر جديد.

فيما يتعلق بالرحلات، مشاكل الحج هي مشاكل رحلة كثيفة في أجل محدد وظروف قاسية لابد أن نعمل جميعا على أن نهيئ الأنفس التي ترضى بها للقيام بهذا، سيكون هنالك عيب على وزارة الأوقاف في تنظيمها على الخصوص إذا فات حاج أو حاجة أن يقوم بتلك المناسك ولم يصعد إلى عرفة، أما مشاكل السفر فهي مشاكل السفر، فهو قطعة من العذاب ولو كان على ظهر براق، لذلك لابد أن نتعاون في مثل هذه الأجواء النفسية ونصبر الناس لأن الصبر ضروري في هذه المسألة وأن يذهبوا بنفسية روحية أخرى ويعودوا بالمبتغى، أما أن نجعل هذا الموضوع موضوع إثارة، أنا لا أقول أن أسئلة السادة المستشارين والسادة النواب هي إثارة، بالعكس هي إثارة للمشاكل لعلاجها، ولكن مع ذلك ينبغي أن لا يخفى علينا أن هذا الموسم وهذه الرحلة لها ظروف خاصة وشروط مطلوبة.

فيما يتعلق باستقبال الحجاج، لا يمكن أن يكون فيها أي تمييز من جهة السعودية بين هذه البعثة أو ذاك، ولا يمكن أن نقارن بين تنظيمنا وتنظيم بلدان أخرى، لأن لتلك البلدان شروطا لو أطلعنا عليها لوجدنا أنها لا تستطيع أن توفي بها تمام الوفاء، بما فيها المقاضاة لأي واحد صدرت منه في الحج أدنى مخالفة لشروط البعثة، فنحن نقوم، هذه السنة عندنا 414 ديال المؤطرين، كما أن عدد الحجاج محدود، كذلك عدد المؤطرين محدود، لا نستطيع أن نتعدى 500 مؤطر؛ بالنسبة للقوانين المفروضة في البلد المضيف.

وقد اجتهدنا هذه السنة أن يكون 110 من البعثة الإدارية، 32 من البعثة العلمية فيها عالمات وعلماء، 123 من البعثة الصحية، 111 من المؤطرين، بعثة وزارة السياحة إلخ... البعثة الإعلامية، فهنالك نوع من الاجتهاد في كل سنة بأن تزيد هذه البعثة وأن تشتغل وهي تستفيد من تجربتها في كل سنة. لذلك فأنا ألتمس أن نتعاون على هذه الجزئيات لكي نتفهمها ونعالجها، أما الموضوع برمته فهو موضوع شريف مقدس، ولكنه مرهون بالصبر.

أما فيما يتعلق بتذكرة السفر فإنها مقارنة بجيراننا أرخص منهم، وقد وضعت أسئلة على شركة الخطوط الدولية من جيراننا في هذا الموضوع، وبلغت بها في هذا الصباح بالذات لأن هذه الشركة قد تخرج إلى المنافسة، ولكن في ذلك... درسنا الموضوع من ألفه إلى يائه، فيه صعوبات جمة، ولكن هذا لا يمنع من الناحية الشكلية أن نطرحه في الموسم المقبل لأن الشركة تقول نحن نذهب ملأى ونرجع فارغين، لذلك فهذه الرحلة ينبغي أن تقسم على النصف.

لكن أغتنم هذه الفرصة لأذكر شيئا لم يرد في أسئلتكم، ولكنه مرتبط بالموضوع، وهو قضية الأمتعة، أغتنم هذه الفرصة لأطلب من الحجاج والحاجات أن لا يتعدوا 40 كلغ وإن كانت الشركة تطلب 35 كلغ، لأن ذلك يتسبب لنا في مشاكل لا يمكن أن نتغلب عليها في المستقبل أي شركة.

وقد تتخلى عنا الشركتان المتعهدتان في الوقت الحاضر لأن ذلك كلف مئات الملايين من السنتيمات في المرة الماضية وتسبب أيضا في تأخر الأمتعة المستحقة، على كل حال أن يطالب بحقه في أن تذهب معه 40 كيلو من أمتعته في سفره لأنه يريد أن يدخل بأهله بأشياء من هذا المكان المقدس، ولكن لا ينبغي أن يطالب بأن تحمل له أمتعة أخرى، سيما إذا كانت من باب التبضع والبضائع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي، فليتقدم أحد المستشارين، تفضلوا السي الحاج علي قيوح.

المستشار السيد علي قيوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني، الأخت المستشارة،

أولا كنبغي باش أهنئ السيد الوزير على التعيين ديالو من طرف صاحب الجلالة للمرة الثانية أو الثالثة ما عقلتش، إذن استمعنا لكم ولكن المشكل راه كاين... واحد السيد عندو إمكانيات، والحج على حسب الإمكانيات إذا كان هنا في البلاد ديالو ولا فالطريق إلى عندو المصاريف ديالو، دار القرعة العام الأول ما جاب الله شاي، ثاني ما جاب الله شاي توفى، واش هذاك الحج، هاذيك القرعة خسرت وغادي تقبل عند الله.

فيما يخص النقل، ما عندنا نقل، عندنا نقل في الخطوط الملكية احتكاري، وحنا كمستشارين، الإخوان رؤساء الفرق اللي مشوا، استقبلوا الوزير الأول كنخلصو من هنا للعيون 60.000 ريال، 70.000 ريال، من هنا لأكادير 2000 درهم وتيقولوا 60% علاش، كيديروا بحال موالين الصولد، تتشوف الصولد 70%، ولكن ما كاينة لا 70% ولا 80% هادوك الناس في الخطوط الملكية، اسمح لي معالي الوزير في العمرة، هاذوك الناس اللي كيتصرفوا في الخطوط الملكية، كيتصرفوا بحال إلى في كوانطنامو مع المواطنين، مع اباتنا حنا ومع اماتنا وجداتنا.

وشكون اللي كيمشي لهاذ الحج، حتى واحد في هولندا ولا في بلجيكا ولا في الدار البيضاء كيخدم حتى يلم ذيك البركة، والهدف ديالو هو باش يمشي.

40 كيلو كاين اللي خلص 40 كيلو وإذا فاتها غير ب5 كيلو، ذوك الدراوش يشد الصف، يقولوا له جيب الفلوس، وهو مفضي، ما يقدرش يخلص حتى 4 كيلو، وكيخلص وكيجيب الباليزات 4 أو 5 كيتلاحوا من السمطة ويدوزوا ديريكت، الديب حلال الديب حرام.

هنا فيما يخص الخطوط الملكية والمطار وهضر السي القادري على المطار، فاسمحوا لي باش نقولو هذاك مطار، والله وتكلّع داخل في القاعة، كناخذو فيها تقريبا 8 ساعات، ما كاين لا مكيف، لا قرعة ديال الماء البارد، حتى باش تشربها ما كاين.

الحجاج ديالنا، معالي الوزير كيتكرفصوا، الحجاج ديالنا... الرايات موجودين إلى ما عندهم الكتان نعطيوه لهم، كل قنت كيديروا فيه راية حمراء، الناس كيجيو من الصحراء ومن الجبل ومن الوطى، يالله كيشوفوا الراية المغربية، ما كاينش.

ثانيا، إلى بغا يسول شي واحد، شكون اللي غادي تسول؟ السعودي ما يخدموا حتى السعوديين، يخدموا باكستان، أفغانستان، الإيرانيين، ما يعرف لا عربية، ولا باش تسولو.

نحلف لك بالله ما كانش واحد مغربي لابس كسوة ديال لارام باش كيدور ويتفاهم معك، إلى بغيت تهضر معه خصك تقرى الهندية أو تقرى الباكستانية باش مع هاذوك الموظفين، هاذو أولادنا، وحنا كنشكروك على المجهود اللي درت وعلى التنظيمات، ولكن معالي الوزير حتى القرعة أنا ما عرفتش واش حلال ولا حرام؟ اسمح لي معالي الوزير أنا جاوبني، درتوها حتى علينا حنا المستشارين، كاين اللي دخل غير ثلاث سنين وقال لو جابتو القرعة، واش القرعة أنا خسرت الملايير، وتجي تخرجني بالقرعة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسي الحاج علي قيوح، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل أحد المستشارين إذا كان هناك تعقيب؟

المستشار السيد علال عزيوني:

السيد الوزير، أنا عندي جوج ديال الأسئلة بالنسبة للسؤال الأول ديالي تنرجع للتعقيب ديالي على توفير العدد الكافي من المؤطرين على حسب العدد ديال الحجاج، إلى جينا نشوفو بالنسبة للجاليات الأخرى في الدول الأخرى، كيجي العدد ديال المؤطرين على حسب عدد الحجاج حتى يتمكنوا من أداء الحج ديالهم، بغينا هاذ المؤطرين يكونوا على الأقل كيمشيو مع العقلية ديال الحجاج، كاين الحاج اللي ما واعيش، يهضر معه بالدارجة، وعلاش ما يهضرش معه حتى بالأمازيغية، كاين اللي تيمشي ما تيعرفش، ما عارفش.

لهذا كنطلبو منكم السيد الوزير، أنهم يبسطوا معهم حتى يوصلوا لهم المناسك والفرائض كيفما خصها توصل لهم.

تعريف البعثات المغربية ديال الصحة كتلقى أن فيها علم وطني صغير، واللي دايز ما انتبهشاي ما يعرفهاش، بغينا تُعرف بعلم كبير، علم وطني كبير، وتواجد الموظفين داخلها، والمؤطرين ما منه باس يكونوا فاتوا داروا الحج باش ما يبقاش الهاجس ديالهم هو أنهم غادي يؤديو المناسك وكيسمحوا... وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للفريق الحركي، فليتفضل أحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير، بكل صراحة أنا اللي غادي يمكن لي نقول لكم الله يكون في عونكم، لأن المهمة ديالكم صعيبة بكثير، وإلى جينا نفهمها ويفهمها جميع المواطنين نعرفو أنكم كتقوموا سواء في الحكومة السابقة، وأنا متيقن إن شاء الله ما قمتم به في الحكومة السابقة ونصحتيو ودخلتو بعض التحسينات، ما خصناش ننساوها ما نبقاوش نفكرو إلا المؤطرين أكثر من الحجاج، المؤطرين خصهم يفهموا يعينوا

لأن كاينة واحد الطبقة اللي عندها المادة وكتبغي تمشي للحج ما عندكم ما تديروا لها، لأن هم اللي خصهم يفهموا أن كاينة الطبقة اللي هي ما عندها فلوس واللي هي كتبغي تمشي تغفر الذنوب ديالها ومتشوقة باش تشوف القبر ديال النبي صلى الله عليه وسلم، وكيبيعوا حوايجهم والعام كله وهما كيوجدو ثلاث سنين أو أربع سنين، ولما كيمشيو للقرعة ما كيجيبش الله.

ثانيا ما كيجيبش الله بحال اللي قال زميلي كيمشي مول الأمانة أدى أمانته وهو ما دار والو والفليسات اللي كان كيجمع وباع فيهم حويجاتو ربما بقاو حتى تكفن بهم أو ابقاو مسيبين.

أنا اللي كنبغي نطلب منكم، معالي الوزير، أن هذا الطبقة اللي هي يعني درويشة، يعني تحاولوا ما أمكن لكم وتزيدوا في المزيد، أنا كنقول أن كتقوموا بواجبكم معالي الوزير كنعترف بها ماشي 99%، 100% لا من طرف الصحة، ولا من طرف السكن، ولا من طرف الرحلات، ولا من طرف الأئمة الله غالب، يعني إذا كانوا هاذ الناس ابغاو هاذ الشركات يحاولوا كيفاش يهبطوا شوية ديال الأئمة للطبقة اللي هي درويشة وباغية حتى هي تقوم بالواجب ديالها، كنطلبو من ذوك الناس اللي عندهم المادة يراعي شي شوية لهاذ الدراوش حتى هم يخليهم يمشيو يخليهم حتى هم يمشيو يغفروا الذنوب ديالهم.

وشكرا لكم جزيلا يا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد الوزير

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السادة المستشارين.

فيما يتعلق بقضية العمرة، لا تدخل في كلامنا هذا لأنها "سياحة دينية" ما كنراقبوهاش، ما كنتحكموش فيها والباب فيها مفتوح لا بالنسبة للإمكانيات ولا بالنسبة للشركات، فاحسب ما تريد.

العمرة فيها واحد المسألة... كنتكلمو على الفرض، فالمبرر ديال أن وزارة الأوقاف بذاتها تتولى هذا الأمر وتجتهد فيه بالاشتراك مع جميع الفرقاء وعلى رأسهم السادة والسيدات المنتخبين، هو أن هذا الأمر يدخل في الشأن الديني، فرض من أركان الإسلام، لذلك لابد أن نعتني به وأن لا نتركه لقطاع حر أو شبه حر، لذلك فإن تنظيمه واجب وتنظيمه فيه إكراهات وفيه ضوابط، قلنا كاين الإكراه والعدد، إكراه عدد المؤطرين، إكراه مساحة منى، إكراه الزمن، إكراه المسافة إلى غير ذلك. لذلك لابد أن نتعاون على الجانب النفسي أساسا ونشتغل على المعطيات اللوجستيكية شيئا فشيئا.

فيما يتعلق مثلا قضية الأستاذ السيد قيوح، كنا في اللجنة أتذكر قلتو لي العام الفايت كنا كنلقاو شي بليصات هنا وهنا حتى جيتو هاذ القرعة وسدّيتي لنا كلشي، ولكن ها أنتم كتشوفوا أن الإنصاف والمبدأ مع القرعة، لذلك فأنتم.. أما السيد الذي ذهب إلى ربه ولم يحج بعد قرعة وقرعتين فالإجابة على أساس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"إنما الأعمال بالنيات" هذا رجل ربما يقبل منه حجه بنية أكبر مما يحتمل أن يقبل لغيره بالحج الفعلي.

نسبة المؤطرين عندنا واحد الحل، واحد الحل وحيد فكرنا فيه هاذ العام، ولكن ما أنجزناه، هو الحل التالي: هو أن يكون لنا مؤطرون من الحجاج أنفسهم، يعوضون ويدرسون ويختارون ويدربون قبل بنسبة مثلا 1% يضافون لهاذ 400 غادي تولي عندنا 700 من المؤطرين وكيكون عارفهم بأسمائهم كيتكلم بالضرورة لغتهم، ربما كيعرفهم جيران أو في بيته أو إلى آخره أو في الحي. هذا الحل فكرنا فيه، وهو الوحيد اللي عندنا أولا غادي يخرجنا من الإكراه ديال 500 اللي حنا خاضعين لها في قضية التأطير، ثم ما غاديش يمشي مؤطر، غادي يمشي حاج، ولكن غادي يكون اخترناه واتفقنا معه على أن نعوضه ونكلفه بأمور معينة يكون مسؤولا عنها، هذه المسألة إن شاء الله غادي تطبقها الوزارة العام الجاي بعدما تاخذ لها الاحتياطات الكاملة، هذا هو الحل اللي عندنا، فعلا يكون في الطيارة ثلاثة ديال الناس من غير المؤطرين الآخرين، كيعرفوا الناس وكيمشيو لهم ويسألوهم، سيما كنعرفو الطبقات والفئات اللي كتمشي للحج، هذا هو الحل الوحيد اللي عندنا، نختارهم من الحجاج، ولكن هاذ الاختيار ما يمكنش هاذ العام، لأن الفكرة ما خذيناهاش من قبل وما يمكنش لنا نرتجله لما فيه من صعوبات.

فيما يتعلق بقضية التعريف بالبعثة عندكم الحق، ولكن أنا كنزور عادة البعثة قبيل وقت الموسم، كنشوف أن عندهم رايات كبيرة مغربية معروفة ماشي شي حاجة اللي هي، كرينا 28 عمارة في مكة، ما كتبعدش إلا بضعة أمتار يعني في المنطقة المركزية. العام الفايت قلنا بأنه ناس تخلوا علينا في آخر لحظة في العقود المبدئية اللي درنا معهم ديال 6000 ديال الناس واضطرينا نمشيو للعزيزية اللي فيها بعثات أخرى،

وردينا للناس 2600 درهم ديال الفرق ديال السكن كلهم، هاذ المسائل كيمكن توقع لنا بحال هاذ المسألة في أي وقت، لذلك لابد أن نشترك ذلك في المخاطر وفي المشاكل.

فيما يتعلق بالتضامن بين الأغنياء والفقراء في واحد الصندوق ديال الحج باش هادوا ينفقوا على هاذو، هذا شيء إن شاء الله يكون، هاذ البلاد ماشي غريب عليها.

فيما يتعلق بتذكرة السفر المنتظر السنة الماضية تكون أغلى من هاذي لأن الآن يعني أنا بلا ما نقول لكم لو اطلعتم، أطلعكم على أنني عانيت المعاناة، والسيد الرئيس المدير العام للشركة يسمعني لأنه الآن مجتمع مع الجماعة ديالو على البرنامج ديال الرحلات اللي غادي تبدأ نهار 23 إن شاء الله من هذا الشهر، عانيت معاناة شديدة ومع طاقمه وأطره فيما يتعلق أن البطاقة ديال الطائرة هاذ العام تبقى في الثمن ديال العام الفايت، وكيقول لي حتى ملي اتفقت معك أبقيها كان 75 دولار للبرميل، الآن راه 92 والكيروزين راه أكثر منو.

فلذلك نحن في واجهتكم للاشتغال على هذا الملف ومعالجته من كل النواحي، وأعود لأشكركم دائما، وستطرح أسئلة وتكون مناسبة للشكر أيضا، ولكن الجانب النفسي على أن الحج راه ماشي فاسد، الحج الناس كيحجوا وأن الحج كرحلة هو قطعة من العذاب، لذا لابد أن نتعاون في تخفيف هذا التعب على الناس وأن يتغلبوا عليه بروحانيتهم، وهذا من واجب العلماء أيضا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الأوقاف على مساهمته معنا وننتقل إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول ارتفاع أسعار العقار للمستشارين المحترمين السادة محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، عزيز الفيلالي، محمد أبو الفراج، إبراهيم مامي، محمد بتريدية، مصطفى القاسمي، حمة أهل بابا، بنجيد الأمين، عبد الكبير برقية، خديجة الزومي، فيتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

اسمحوا لي أولا في البداية ونحن في أول احتكاك أو إخراج برلماني من طرف السيد الوزير، أن أتقدم له بأحر التهاني وأطيب الأماني بمناسبة ما حظي به من تشريف ملكي وتعيينه كأحد أعضاء الفريق الحكومي الحالي، هذا الفريق الذي نتمنى له كل التوفيق في مهامه.

أول سؤال سيكون لكم السيد الوزير معنا، وهو يدخل في مجال الاختصاص الموكول للوزارة التي تنتسبون إليها، والأمر يتعلق بالعقار، ولابد أن أرجع شيئا ما إلى الوراء لأؤكد أن الحكومة التي انتهت ولايتها، وكذلك الحكومة الحالية، وعلى غرار ما كان عليه الأمر بالنسبة للحكومات السابقة، فقد أولت اهتماما كبيرا لقطاع التعمير، ولا أدل على ذلك ما كان يتمتع به العاملون في هذا القطاع من تسهيلات وامتيازات.

كما أن الدولة الآن انطلاقا من التصريح الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب أخيرا للحكومة الحالية، جاء كذلك ليؤكد على استمرارية الحكومة بما كانت تقوم به، بل هذا القطاع دعم والوزارة وسعت اختصاصاتها في هذا المجال.

إلا أننا في أرض الواقع نلاحظ أنه رغم هذه التسهيلات، وكذلك الدعم الذي يعطى في هذا القطاع لمستثمرين كبار، وما تقوم به بعض الشركات التابعة للدولة في هذا المجال، هناك لهيب في أسعار العقار، سواء تعلق الأمر منه بالمبني المخصص للسكن أو التجزئات أي القطع الأرضية المخصصة للبناء في المدن، وقد امتد هذا اللهيب حتى العالم القروي، بحيث أصبح الآن المواطن، وخاصة ذلك المواطن الضعيف الذي جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتتكلم عنه وعن الإقصاء والتهميش والإخراج من هوامش الفقر ليزيد معاناة على معاناته، وأصبح من المستحيل بالنسبة لذلك المواطن البسيط أو كذلك للطبقة المتوسطة التي كان لها موطأ قدم في العقار، وكان يمكن أن تتوفر على سكن لائق أصبحت كلها تعبر عن عجزها أمام الارتفاع المهول لأسعار العقار ورغم البرنامج الطموح الذي جاءت به الحكومة سواء السابقة أو الحالية لمحاربة السكن غير اللائق وللقضاء على دور الصفيح وجعل المواطن الكريم يعيش في السكن الكريم.

لا أريد أن أطيل، ولكن سؤالي هو: هل للحكومة وبالضبط لوزارتكم استراتيجية ومنهجية للحد من لهيب الأسعار، سواء داخل المدن أو في البوادي بالنسبة للمساكن وللأراضي المخصصة للبناء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد كاتب الدولة، تفضلوا.

السيد عبد السلام المصباحي كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، مكلف بالتنمية الترابية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤال المستشارين المحترمين، أؤكد في البداية بأن الأسعار، حقيقة أسعار العقار، تعرف ارتفاعا مهولا، ارتفاع غير مسبوق، وهذا الارتفاع فهو ناتج بالأساس عن زيادة عدد المشاريع الجديدة في قطاع السكن وقطاع السياحة، وكذلك عن تنامي المضاربات العقارية، بحيث تقلص العرض أمام تفوق الطلب: الطلب الداخلي والطلب الخارجي، ثم إن الوعاء العقاري للدولة عرف واحد الندرة كبيرة، وأثر على الدور الذي تقوم به الدولة في الضبط.

ولمواجهة هذه الظاهرة ديال ارتفاع الأسعار المهول، ارتكزت سياسة الحكومة على تكثيف العرض وتنويعه، واتخذت واحد العدد ديال الإجراءات والتدابير نذكر منها:

أولا: مضاعفة وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي لبلوغ سقف 150 ألف وحدة سكنية سنويا؛

ثانيا: مواصلة سياسة المدن والأقطاب العمرانية الجديدة؛

ثالثا: فتح مناطق جديدة للتعمير، بحيث أن 169 منطقة جديدة غادي تفتحها على مساحة تبلغ 50 ألف هكتار؛

رابعا: تأهيل وتنمية المراكز القروية الصاعدة بالوسط القروي؛

خامسا: تشجيع انخراط القطاع الخاص في برامج منتوج "الفيلا الاقتصادية" المخصصة للطبقة المتوسطة؛

سادسا: إحداث منتوج سكني جديد مدعم من طرف الدولة لفائدة الأسر الأكثر فقرا بالوسط الحضري والقروي، وبثمن بيع محدد لا يتعدى 140 ألف درهم للشقة الواحدة.

هاذ الأوراش هي مفتوحة من أجل أن تقوم الدولة بدور الضبط la régulation الذي سيترجم في الميدان بإعادة التوازن إلى السوق العقارية، وذلك بتحقيق الملاءمة الكمية والنوعية بين العرض والطلب، في حين أن الدولة عندما تقوم بهذه الأوراش فهي تضغط على الأثمنة، وهذا ينعكس في ميدان التوازن اللي غادي يحدث بين العرض والطلب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير، في إطار التعقيب، لكم تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير الذي أعطانا عدة إيضاحات، وكذلك تلك الإيضاحات المدعمة بالأرقام والبرامج التي تعتزم الحكومة التغلب من خلالها على لهيب الأسعار أو الارتفاع المهول كما سماه السيد الوزير. ونتمنى فيما يخص قضية تكثيف العرض، والعرض اللي يكون على الأقل موازي للطلب أو أكثر لنتوصل إلى خفض أو انخفاض قيمة العقار أن تعمل الدولة على إنشاء وكالة عقارية لتجميع العقارات، وخاصة إدارة الأملاك المخزنية التي تتوفر على رصيد عقاري هائل وشركة صوديا إلى غير ذلك، وهناك قطاعات كبيرة جدا، أصبحت الآن، كانت في العالم القروي وأصبحت الآن ضمن المدار الحضري.

كذلك الحد من الامتيازات التي تعطى والقانون المالي الآن جاء كذلك لتشجيع المقاولات المتوسطة أو المستثمرين المتوسطين لتخفيض عدد 2500 سكن في الخمس سنوات المعفاة من جميع الضرائب إلى 1500 لإشراك عدد كبير من المستثمرين، وكذلك فتح نافذة على العالم القروي لتخصيص الإعفاءات بالنسبة للمستثمرين الذين يصل عدد المساكن إلى 100 سكن.

نتمنى السيد الوزير أن هذه الامتيازات التي تعطى لبعض الشركات الكبرى فيما يخص العقار وأثمنة تفضيلية أن ينعكس ذلك كذلك على المواطن، وخاصة المتوسط، كما أشرتم إلى ذلك، بالتفكير بإنشاء السكن أي الفيلات بالنسبة للطبقة المتوسطة، فالمستقبل هو الذي يحكم، ونتمنى أن يتوقف هذا الارتفاع المهول، وأن يعرف استقرارا لأن القوة الشرائية للموطن أصبحت لا تساير هذا اللهيب ديال ارتفاع الأسعار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الرد على التعقيب السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا نؤكد بأن هذه الوزارة تهتم بالعالم القروي الذي يدخل ضمن الورش السادس المتمثل في إحداث منتوج سكني جديد مدعم من طرف الدولة لفائدة الأسر الأكثر فقرا بالوسط الحضري والقروي، وغادي يكون في مستوى ديال الفقراء، بحيث أنه الكلفة ديالو ما غاديش تزيد على140 ألف درهم.

ثانيا أنه زيادة على هذه الأوراش فإن هذه الوزارة تعمل على تعبئة الأرصدة العقارية التابعة للدولة والجماعات المحلية والأنظمة الخاضعة لتدبير الإدارات والمؤسسات العمومية بشروط تفضيلية. كذلك أنه فيما يتعلق بالوكالة العقارية الوطنية فهي كذلك من المسائل التي هي في صلب اهتمام هذه الوزارة.

شكرا الأخ المستشار المحترم، والمستشارين المحترمين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال من الفريق الاستقلالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة على المساهمة في هذا الجلسة، ونتمنى لكم التوفيق في مهامكم الجديدة، وننتقل إلى القطاع الموالي ألا وهو قطاع الفلاحة.

الأسئلة الآنية الموجهة إلى قطاع الفلاحة، وعددها ثمانية تتمحور حول الموسم الفلاحي الحالي، ونظرا لوحدة الموضوع كذلك أستأذن المجلس الموقر للاستماع أولا لعروض السادة المستشارين، وبعد ذلك أعطي الكلمة للسيد الوزير.

نستهل هذه الحصة بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول الارتفاع الصاروخي للمواد العلفية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، عبد القادر البريكي، محمد اطريبش، محمد العقاوي، عبد السلام أحدوش، عبد السلام الودي، الميلودي عفوت، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي، الحسني العلوي، محمد أبو الخدادي، محمد برطلي، سعيد كمال، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال تفضلوا.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أهنئ السيد الوزير المحترم على الثقة المولوية التي حظي بها من طرف صاحب الجلالة نصره الله بتعيينكم... حظيتم بها من طرف صاحب الجلالة بتعيينكم على رأس وزارة الفلاحة.

السيد الوزير المحترم،

لقد مر الموسم الفلاحي الماضي في ظروف سيئة نتيجة ظروف الجفاف القاسي الذي ضرب بلادنا، وقد أعلنت الحكومة إبانها عن إجراءات مستعجلة لإنقاذ الموسم الفلاحي، لكن تبين للرأي العام أن الإجراءات المعلنة باتت حبرا على ورق، جعل الفلاحين مستائين من الوضعية الكارثية التي وصل لها القطاع في غياب تام لدعم المواد العلفية، والتي عرفت في الآونة الأخيرة ارتفاعا صاروخيا في الأثمنة، أثرت بشكل كبير على الفلاح الصغير والمتوسط. كما أن هناك العديد من المواد العلفية غير متوفرة تماما في السوق المحلي.

السيد الوزير، أمام هذه الوضعية الكارثية ما هي الإجراءات المستعجلة لتوفير المواد العلفية في السوق المحلي وبأثمنة مناسبة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، وعلى احتفاظه على الوقت.

السؤال الآني الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول التدابير المتخذة من أجل مواجهة ارتفاع الأسعار في المواد العلفية والحبوب، للمستشارين المحترمين السادة: العربي سديد، محمد بلحسن خيير، إسماعيل قيوح، الطاهر الفيلالي، علي قيوح، محمد كريمن، محمد العزري، العربي بوراس، بنعيسى بترروال، العربي المحرشي، عبد الكبير برقية، خديجة الزومي، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية نهنئكم سيدي الوزير، ومن خلالكم نهنئ الحكومة بالثقة المولوية الشريفة، كما نتمنى لكم التوفيق في الحكومة التي يترأسها السي عباس الفاسي.

سيدي الوزير، لا يخفى عليكم أن الجفاف أصبح ظاهرة بنيوية في بلادنا، حيث أن الموسم الماضي عرف إنتاجا فلاحيا ضعيفا جدا، وذلك نظرا لقلة تهاطل الأمطار تكبد الفلاحون على إثرها خسائر فادحة.

وهكذا، فإنه من نتائج هذه الوضعية ارتفاع أثمان الحبوب والمواد العلفية في السوق الدولي وحتى السوق الداخلي، حيث أن بلادنا تعرف حاليا تأخرا في تهاطل الأمطار، الشيء الذي يؤثر بأن هذه السنة قد تتسم بالخصاص الكبير في المحصول الزراعي ونذرة المياه، وبالتالي تأثر البادية المغربية بصفة خاصة، وهو ما سيؤثر سلبا على مربي الماشية والدواجن الذي يؤثر بدوره على إنتاج اللحوم والحليب.

والآن ونحن نهيئ الموسم الفلاحي الحالي وعلى أبواب مناسبة عيد الأضحى، قد نتفاجأ بارتفاع أسعار الأعلاف وأسعار البذور التي من شأنها أن تؤثر على الإنتاج المرتقب، يعني أن هذه البذور في الارتفاع ديالها كتبين على أن الفلاح ما غاديش يقدر يحرث، ما غاديش يقدر يزرع، كذلك تؤثر على العالم القروي اللي كتعرفو، معالي الوزير، أن العالم القروي كله يعتمد على الفلاحة، وعلى الكسب وعلى الحليب، يعني العالم القروي راه ما فيهش معامل وشي حاجة باش غادي يجيبوا شي مدخول، هاذو هما المسائل، وعلى إثر هذه المسألة، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات العاجلة التي ستتخذونها لمواجهة هذه الوضعية الشاذة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول مديونية الفلاح، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، لحسن نهيه، الغازي الغرارية، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، الحبيب الزويكي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس الراضي:

إذا سمحتم السيد الرئيس لأن المواضيع مختلفة، الموضوعين الأولين ديال أسعار البذور اللي مرتفعة، وهذا ديال القرض الفلاحي فكنطلبو أنه السؤال ديالنا يجيب عليه الوزير من بعد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعطي الكلمة لسؤال المستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو حول الموسم الفلاحي: السي محمد الزعيم، السي لحسن أكوجكال، السي محمد صالح اقميزة، السي حسان الغزوي، السي عبد العزيز جناح، السي محمد أخطور، السي محمد الرحموني، السي العربي خربوش، السي أحمد الشوفاني، السي أحمد الرحموني، السي محمد القندوسي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد لحسن أكوجكال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين،

يبدأ الموسم الفلاحي الجديد في ظروف صعبة بالنسبة للفلاحين، نظرا لمخلفات الجفاف والتي خلقت صعوبات لتمويل الموسم الفلاحي، وإضافة إلى الوضع المالي المتدهور للفلاح، فإن ضعف الموسم السابق بل وغياب المحصول بعدد من مناطق البلاد، أدى إلى قلة إن لم نقل غياب البذور خاصة المختارة منها، وهو ما استغله السماسرة والمضاربون، حيث تباع بذور القمح حاليا ما بين 450 و500 درهم، متجاوزة الثمن الرسمي بكثير، وقد تمت معاينة هذه الوضعية عن قرب، حيث ضبطت السلطات بمنطقة الغرب وبالذات في "حد كورت" تاجرا بحوزته 260 قنطار من البذور الموزعة من طرف شركة (Sonacos) وتم إنجاز محضر في الموضوع، مما يؤكد وجود مضاربة في البذور، وبالتالي إثقال كاهل الفلاحين، ويضاف إلى ذلك ارتفاع الأثمنة في الأسمدة التي عرفت زيادة تقدر ب30 درهم للقنطار.

فإذا كانت الحكومة قد قامت بعدة تدابير لمواجهة آثار الجفاف بتخصيصها مبلغ 400 مليون درهم لدعم القطاع الفلاحي، فإنه ينبغي القول أن هذه التدابير غير كافية أمام الوضع الصعب الذي يعيشه الفلاحون، وإذا كنا نسجل أهمية المبادرة في خلق شركة مختصة في تمويل الفلاحين الصغار غير المؤهلين للتمويل البنكي العادي، فإننا

نتساءل: هل ستبدأ هذه الشركة في العمل ابتداء من الموسم الحالي وبالتالي المساهمة في تمويله؟

ونود أن نثير الانتباه أيضا إلى أن بعض شركات تسويق الحبوب تستفيد من دعم الدولة للتخزين بمقدار 4 دراهم للقنطار، دون أن تكون لها حبوب مخزنة، فعلا اعتبارا لهزالة الموسم الفلاحي، وهو ما يعتبر تبذيرا للمال العام، كان بالأحرى أن يستفيد منه الفلاحون.

كل هذه الأوضاع إضافة إلى التخوفات والحالة النفسية للفلاحين، نتيجة توالي سنوات الجفاف، تجعل حوافز إقدام الفلاح بحماس على موسم شبه منعدمة، مما ينذر بضعف الإقدام على الاستثمار ويهدد بالتالي الموسم الفلاحي الجديد والأمن الغذائي لبلادنا ويزيد من تعقيد الأوضاع في العالم القروي.

نساءل معاليكم عن: التدابير التي اتخذتها الحكومة لتوفير شروط انطلاق موسم فلاحي في ظروف عادية؟ وما الذي تقومون به للضرب على أيدي المضاربين والسماسرة لوضع حد لارتفاعات أثمنة البذور وتوفير كميات لازمة منها؟ وهل تنوون السيد الوزير التدخل لدعم الأسمدة بعد الارتفاعات التي عرفتها في المدة الأخيرة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هناك السؤال الخامس موجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول: الإجراءات المتخذة لاستقبال الموسم الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، أحمد جوهري، المهدي عثمون، أحمد السنيتي، عبد القادر قوضاض، بن الطالب الحبيب، عمر مكذر، أحمد الإدريسي، الهاشمي السموني، سعيد التدلاوي، أولعيد الرداد، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في مستهل هذا السؤال، أولا أن نسأل الله تعالى أن يرحم هذا البلد الأمين بغيث نافع، حتى نتجاوز هذه الأزمة ويتمكن الفلاحون من مزاولة نشاطهم الفلاحي.

نعلم السيد الوزير، أن رغم المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الفلاحي، الذي يعتبر من أحد ركائز الشغل والذي يوفر ما يقرب 3 ملايين منصب شغل في السنة، أي تقريبا ما يعادل 40% على المستوى الإجمالي و80% داخل الوسط القروي، إلا أن كل ما بذل في هذا القطاع، نرى أنه لازال يعاني من مشاكل ومعوقات تحول دون تطوره، هذا في وقت والكل يعلم أننا نواجه فيه تحديات جديدة تمليها اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كل هذا مع الالتزامات المتخذة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، كل هذا يستوجب معه مضاعفة الجهود السيد الوزير، من أجل تحسين التنافسية على المستويين الداخلي والخارجي.

مع كل ما نعلمه من أهمية في هذا القطاع الفلاحي الهام، نساءل السيد الوزير على: الإجراءات المتخذة من أجل مساعدة الفلاحين وخاصة الصغار منهم في ميدان عملية الحرث، توفير البذور المعدة للزرع بأثمنة معقولة وفي متناول الفلاحين، أو إجراءات القروض وغيرها من القضايا التي يمكنها أن تسهل مأمورية الفلاحين وتساعدهم على مزاولة نشاطهم الفلاحي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي موجه أيضا للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول التدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمواجهة حالة الجفاف، للمستشارين المحترمين السادة: السي المعطي بنقدور، السي الحسن بيجديكن، السي محمد عبو، السي علال عزيوني، السي أحمد حاجي، السي عبد السلام الهمس، السي عبد الله الغوتي، السي بنونة الموريدي، السي إبراهيم الحب، السي محمد محب، السي محمد طلحة، السي محمد كرام، السي حميد العكرود، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية أريد أن أضم رأيي إلى آراء الإخوة الذين تقدموا قبلي بتهنئة السيد الوزير، على الثقة الغالية التي أحاطه بها وكلفه بها صاحب الجلالة في قطاع حيوي ومهم كقطاع الفلاحة والصيد البحري، فنتمنى له التوفيق.

قطاع الفلاحة السيد الوزير، له ارتباط متين بكل القطاعات، فعندما تزدهر الفلاحة وتكون تساقطات مائية ومنتظمة، جميع الحلول تقريبا تكون آتية من السماء، وجميع القطاعات الأخرى التي لها ارتباط تكون كذلك في روجان ونشاط مرتفع.

بطبيعة الحال، أنتم السيد الوزير، جئتم وتكلفتم بهذا القطاع، وهو الآن يعاني من سنة جافة سابقة، خلفت مخلفات لازالت آثارها إلى حد الآن واضحة، وأنتم الآن على ما أعلم تهيئون في إستراتيجية مهمة، ولاحظنا بين سيدي صاحب الجلالة الإمضاء على اتفاقيتين هي لدراسة وتحضير مستقبل الفلاحة لمؤسسات الدراسة، إن شاء الله نتمنى أن تكون نتائجها مهمة.

لكن ما نعانيه اليوم هو الحالة الراهنة، بعض المدخلات في القطاع الفلاحي تعرف ارتفاعا كبيرا، منها الأسمدة والأدوية على الخصوص، كذلك الأعلاف عندما تكون سنة كما قلت جافة، تكون من آثارها الجفاف وهو قلة الأعلاف، والمضاربون الآن في ازدياد متصاعد، كل يوم نسمع أثمانا جديدة في الأعلاف والمدخلات أو ما تدخلت به الدولة من استيراد الشعير هو غير كاف، نعلم أن الشعير كذلك في السوق العالمية يرتفع كما ترتفع الأقماح، وهاته مصيبتنا لأنها صادفت هذه السنة، نتمنى إن شاء الله أن تجود علينا السماء وأن نتغلب على كل هذه الخصاص.

اللي أريد سؤاله السيد الوزير، ما تنوون اتخاذه في أولا الأعلاف؟ هل هناك كميات إضافية مهمة ستجلب وتطمئن العالم الفلاحي خاصة والأمطار تأخرت، وعندما تتأخر الأمطار عن شهر أكتوبر، كتكون هناك واحد المشكلة فيما يتعلق بالنسبة للكلأ؟

كذلك بالنسبة للأدوية، الحيوانات عندما تكون الفترة جافة تكون عرضة لأمراض كثيرة، لابد من أن نكون مستعدين للحفاظ على القطيع، لأن نهيئ بياطرة وجلب الأدوية للتغلب وللحفاظ على القطيع الذي يتبقى من الجفاف، هذه الأشياء التي وضعنا سؤالا فيها السيد الوزير، نتمنى أن تجيبنا عنها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المعطي بنقدور، وننتقل إلى السؤال الموالي حول الموسم الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، أبو بكر عبيد، محمد تحيفة، بوشعيب الهيلالي، عمر مورو، أحمد عاطفي، محمد نقاد، عبد الوهاب بلفقيه، حسن قاسمي، والسي عبد السلام خيرات، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس، أنا كذلك بدوري أهنئ السيد الوزير على مهامه الجديدة، وأتمنى له التوفيق.

السيد الوزير،

يعرف الموسم الفلاحي في بلادنا انطلاقة صعبة، مما يرفع درجة القلق لدى الفلاحين خصوصا والمستهلك بشكل عام، تزامن هذه الوضعية مع تدني احتياطي الحبوب ونقص البذور، مما أدى إلى المضاربة فيها، علاوة على الغلاء الفاحش للمواد العلفية والخصاص الكبير في المياه الصالحة للشرب.

أمام هذه الوضعية المقلقة، نسائلكم السيد الوزير: عما أعدته وزارتكم من تدابير استعجالية لمواجهة هذه الصعوبات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. وننتقل إلى السؤال الموالي حول الموسم الفلاحي الحالي للمستشارين المحترمين السادة: السي محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد شكيل، الحاج الطاهري، السي محمد المنصوري، عبد الحميد بنعلوش، سفيان القرطاوي، يحيى يحيى، السي عبد الله عباد، فليتفضل أحد الإخوان المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بودي كذلك، أهنئ السيد الوزير على الثقة المولوية، وأتمنى له النجاح، خصوصا وأنه يأتي على رأس وزارة لها أهمية قصوى في هاذ البلاد، والدليل على ذلك أن أكثر من 90% من السادة المستشارين،

ساءلوا السيد الوزير عن هذه الوزارة، نحن معكم ونتمنى لكم النجاح إن شاء الله.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

يعيش المغرب حالة خاصة ناتجة عن انعدام التساقطات المطرية، بحيث أصبح الجفاف ظاهرة هيكلية خلال السنوات الأخيرة، الشيء الذي يدفعنا أن نسأل من الله سبحانه وتعالى، أن يمطرنا برحمته وأن يمدنا بأمطار الخير.

السيد الوزير، اسمحوا لي أن أشعركم أن الساكنة في العالم القروي عامة، والفلاحين بصفة خاصة، ينتظرون من الحكومة برنامجا طموحا لمواجهة هذه الآفة، فهي لم تتخذ هذه الحكومة بعد إجراءات استعجالية للتصدي لهذه الظاهرة، وهو ما يبعث على قلق متزايد لدى سكان العالم القروي عامة والفلاحين والكسابة بصفة خاصة، زد على ذلك أن قطاع تربية المواشي يعرف وضعية صعبة ومقلقة، والكساب لا يجد في الأسواق مواد مدعمة كما كان عليه الحال في السابق، هذا في الوقت الذي توجد فيه هذه المواد في السوق السوداء وتخضع أثمنتها للمضاربين، بينما يبقى الفلاحون والكسابة مكتوفي الأيدي ولا حول ولا قوة لهم.

لذا نسألكم السيد الوزير، ما هو البرنامج الحكومي لمواجهة هذه الأزمة؟ ما الذي قامت به وزارتكم للنهوض بالقطاع الفلاحي بصفة عامة؟

كما نتمنى السيد الوزير، إذا كنتم سترسمون سياسة ما في هذا القطاع، فرجال هذا القطاع نواب ومستشارون مهيؤون ليشاركوكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن أعطي الكلمة للسيد الوزير للجواب عن الأسئلة المتعلقة بالموسم الفلاحي، على أن نترك السؤال الأخير ديال المديونية، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي بداية أن أتقدم لكم بالشكر، وأتقدم بالشكر لواضعي الأسئلة على اهتمامهم بهذا القطاع الحيوي، وقبل أن ندخل في صلب الموضوع، أود الإشارة أن الموسم الفلاحي 2007-2008 يعرف ظرفية صعبة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، نكونو واقعيين.

فعلى الصعيد الوطني يأتي هاذ الموسم بعد موسم تميز بضعف التساقطات المطرية وسوء توزيعها، ومن أهم انعكاسات على هذه الوضعية، أذكر بالخصوص: ضعف إنتاجات الحبوب الخريفية 23.5 مليون قنطار أي بانخفاض 65% مع مقارنة مع معدل الخمس سنوات الماضية، كذلك كاين انخفاض كمية الحبوب التي تم تجميعها، بحيث تم تجميع فقط 4 مليون قنطار عوض 25 مليون قنطار في الموسم المنصرم، كاين ضعف في موفورات البذور المختارة والصالحة للبذر، وكاين الصعوبة في توفير علف الماشية، والتزود بالماء المشروب.

وعلى الصعيد الدولي تتميز هذه الظرفية بالارتفاع المهول لأسعار معظم الإنتاجات الفلاحية، وخاصة منها الحبوب والزيوت والحليب وكذا عوامل الإنتاج، كالبترول والأسمدة الآزوتية، وأخذا بعين الاعتبار هذه الوضعية، وعلاوة على برنامج محاربة الجفاف الذي تم تنفيذه منذ يناير 2007 والذي سبق للسادة النواب أن اطلعوا عليه في مناسبات سابقة، اتخذت الوزارة عدة تدابير تهدف إلى خلق الظروف المناسبة لانطلاق وضمان سير عادي لهذا الموسم، وتتمحور هذه التدابير حول التموين بعوامل الإنتاج والمكننة، حماية الماشية وتحسين الإنتاج الاقتصاد في مياه السقي، وتمويل الضيعات الفلاحية.

ففيما يتعلق بعوامل الإنتاج والمكننة، تهم التدابير المتخذة بالنسبة لبذور الحبوب التي أكد عليها السادة المستشارون بأسئلتهم، اسمحوا لي بداية أن اذكر بأن زرع 5 ملايين هكتار من الحبوب يتطلب استعمال حوالي 6.5 مليون قنطار من البذور، ولا تساهم عادة البذور المختارة إلا بحوالي 10 في المائة من الحاجيات العامة للحبوب المزروعة، حيث لا تتعدى الكميات المسوقة في أقصى الحالات واللي كانت في السنة الماضية 850 ألف هكتار اللي كانت مسوقة من عند Sonacos

وبالنسبة للموسم الحالي، فرغم الإكراهات المتمثلة أساسا في ضعف المحصول الوطني، لأننا خرجنا من سنة صعيبة فلاحيا ومحدودية المفاوضات على الصعيد العالمي، فقد مكنت المجهودات المبذولة مع بداية الموسم، من توفير 650 ألف قنطار من عدة أصناف من الحبوب، وتعادل هذه الكمية معدل المبيعات المسجل خلال الخمس

السنوات الأخيرة، وقد تم وضع هاذ الكمية رهن إشارة الفلاحين بالمناطق الأكثر ملائمة لإنتاج الحبوب، مع تعزيز الدعم الموجه للبذور المنتجة محليا ليصل إلى 115 درهم عوض 100 درهم للقنطار في السنة الماضية، وما بين 300 و500 درهم بالنسبة للبذور المستوردة، إضافة إلى إعفائها من الرسوم الجمركية، وهو ما ساهم في جعل أثمنة بيع البذور مشجعة حيث تتراوح في للقمح الطري فيما يخص البذور المختارة بين 335 و350 درهم، وفي الحبوب الصالحة للبذر 320 درهم، فيما يخص الشعير، تتراوح البذور المختارة بين 285 درهم و300 درهم، وفي الحبوب الصالحة للبذر كتراوح 270 درهم للهكتار، وهذا هو ما يفسر الضغط الكبير على هذه البذور، حيث يفضل الفلاحون اقتنائها لكون أثمنتها تقل عن تلك التي تسوق من قبل بعض المنتجين والتي قد تصل إلى 400 درهم فالمبيعات إلى حد الآن بلغت 462 ألف قنطار أي ما يناهز ارتفاعا قدره 65 في المائة مقارنة مع الموسم الفارط في نفس الفترة.

وأمام هذا الوضع وللتخفيف من العجز الحاصل، تم اتخاذ تدابير تكميلية آنية لتوفير حوالي 200 ألف قنطار زايدة من الحبوب العادية الصالحة للبذر اللي هي معالجة، تتوفر على الحد الأدنى من مواصفات الجودة وسيتم وضعها رهن إشارة الفلاحين بأثمنة مدعمة في نفس المستوى المتداول حاليا، والآن تعالج 30000 قنطار عند Sonacos ومنها تقريبا 6000 بدات المبيعات ديالها.

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الوضعية هو التعجيل بوضع آليات بنيوية لضمان موفورات كافية لتلبية حاجات الفلاحين من البذور وخاصة في السنوات الصعبة، وهو ما نحن عازمون على القيام به ابتداءا من هاذ الموسم وذلك من خلال:

أولا: تعزيز إنتاج البذور في المناطق السقوية، وضمان الري للمساحات المخصصة لها؛

ثانيا: تكوين مخزون احتياطي قار من البذور المختارة يمكن من مواجهة تذبذب إنتاج هذا العامل الحيوي.

أما فيما يتعلق بالعوامل الأخرى، فيمكن إجمال أهم التدابير:

أولا: الوزارة تدعم بذور الشمندر بما قدره 700 درهم للوحدة، كتأمن الحبوب ضد الجفاف الذي يكلف الوزارة وبالتالي الحكومة غلافا ماليا يقدر ب160 مليون درهم سنويا لدعم قيمة الإنخراطات في حدود 50%والمساهمة في تعويض الفلاحين المتضررين، كنوزعو 4.50 مليون شتلة من الأشجار المثمرة وهي مدعمة من الدولة بنسبة 80%، كذلك كاين مواصلة العمل بدعم الجرارات، 40% في حدود سقف 90 ألف درهم للجرار، وبالنسبة للآلات الفلاحية الأخرى من 35 إلى 60% هاذي la mécanisation الشيء الذي أعطى دفعة قوية لنسبة مكننة الضيعات، والمبيعات ديال الجرارات انتقلت من 1460 وحدة في المعدل إلى 2740 سنة 2006، وسجلت هاذ 6 شهور الأخيرة، ارتفاعا بنسبة 42% بحيث 6 شهور بعنا يعني 1950 وحدة، كاين كذلك مواصلة العمل بدعم الدولة لتحاليل التربة والذي يصل إلى 50%من قيمة التكلفة وذلك لترشيد استعمال الأسمدة.

أما بخصوص مياه السقي، مواصلة تشجيع الفلاحين على الاقتصاد في استعمال المياه السقوية، عبر دعم المشاريع المتعلقة بالسقي الموضعي والسقي التكميلي في حدود 60% بجميع الأحواض المائية، التسريع بتسوية ملفات الدعم المستحق لفائدة حوالي 15 ألف فلاح، حنا كنعرفو الصعوبات اللي كيشوفوها الفلاحه باش ايخدو هاذ الدعم ديال 60%، فالوزارة كتعهد بأنه غادي تسرع بتسوية الملفات ديال الدعم المستحق والتسهيل ديال المساطر اللي كترافق هاذ القرار، العمل على تسريح إصدار المرسوم المتعلق بتسهيل المساطر ديال منح رخص حفر الآبار، وكذلك برمجة 2.8 مليار متر مكعب كحصة إجمالية من مياه الري الصالح للدوائر السقوية أي ما يعادل 57% من الاحتياجات العادية لهذه الدوائر، وبالطبع هذا الرقم يمكن يزيد للأمام يرتفع ويمكن ينخفض على حسب الظروف المناخية ووجود الشتاء.

بالنسبة للإنتاج الحيواني، سيعمل على مواجهة الظرفية الحالية وتعزيز برامج تحسين إنتاجية القطيع وتثمين الإنتاج الحيواني، فلمواجهة الظرفية الحالية، برنامج تكميلي لحماية وإنقاذ الماشية، خاصنا نعرفو بأنه الدعم اللي كان كيكون كيكون بخصوص للشعير، الشعير في هاذ الظروف الحالية، في هاذ الشهر اللي فات ماكاينش في السوق، عملنا واحد العدد ديال طلب العروض كنطلبو 100.000 كنجينا 3000 أو 4000، فالسوق العالمي حتى الشعير ماكنلقاوش، الثمن ديالو ثمن مهول، فلهذا اضطرينا أنه يكون التزويد في السوق الوطني، حيت الآن طلب العروض مفتوح، وإن شاء الله منين غادي تدخل هاذ المواد للسوق غادي ينقص الضغط والأثمنة غترجع لمستواها والسوق يتنفس شويا، فغادي نزودو السوق الوطنية بحوالي 4 مليون قنطار من

الأعلاف المختلفة المدعمة فيها الشعير، فيها الذرة العلفية وفيها الأعلاف المركبة (les aliments composés)، فيعني الظرفية ديال الآن الحمد لله حنا كنقتانيو هاذ المواد ومهما بدات كتدخل السوق في الأسابيع المقبلة، إن شاء الله، يمكن يكون واحد الانخفاض ديال الضغط على الثمن.

فكاين كذلك تعزيز عملية توريد الماشية ببرمجة اقتناء شاحنات صهريجية جديدة، وتمديد العمل بمرسوم إعفاء المواد العلفية من الرسوم الجمركية والضرائب، لأنه غادي يوقف في آخر 2007 ونمشيو به حتى ل2008 إن شاء الله، ومتابعة مختلف البرامج المتعلقة بالحماية الصحية للماشية كما جاءت في بعض الأسئلة اللي طرحوها بعض المستشارين المحترمين، اللي فعلا مني كيكون يعني العلف ناقص وشويا الما ناقص، فلابد من تتبع يعني البرنامج المتعلق بالحماية الصحية للماشية.

وبخصوص تحسين إنتاجية القطيع وتثمين الإنتاج الحيواني، فستشمل تدخلات الوزارة، تنويع المواد الغذائية، تعزيز برامج التحسيس الوراثي لمختلف الأصناف، تأهيل المجال الرعوي، وتعزيز الدولة الموجه لتكثيف الإنتاج الحيواني.

وفيما يخص التمويل، غادي نجي من بعد لتدقيق الجواب على سؤالكم، فقد قررت الدولة والقرض الفلاحي، اتخاذ مجموعة من التدابير منها: ملائمة مستحقات القروض مع قدرات الفلاحين على التسديد وتمكينهم من قروض جديدة لمواجهة متطلبات الموسم، إضافة إلى إعفائهم من فوائد التأخير ومصاريف المتابعات. كتعرفو بأن القرض الفلاحي كيمنح القروض للفلاحين بنسبة فائدة مخفضة في حدود 5.5% للتمويل ديال الاستثمار و5% لتمويل ديال القروض الموسمية، وكاين كذلك البرنامج إن شاء الله في هاذ السنة، ديال إنشاء شركة مختصة في تمويل الفلاحين الصغار غير المؤهلين لتمويل البنك العادي، لأن الفلاحة العاديين الكبار عندهم البنك، الفلاحة الصغار عندهم الميكروكريدي (microcrédit)، ولكن واحد العدد ديال الفلاحة ماعندهومش اللي هما يعني كيباشرو فلاحتهم في واحد الميدان اللي هو حساس وفيه واحد (le risque) كبير، هاذوك الفلاحة لابد أنهم نلقاو ليهم واحد الإطار ديال التمويل، والآن حنا في إطار إن شاء الله باش نوجدو شركة مختصة في تمويل الفلاحين.

وسيتم توطيد الإجراءات السالفة الذكر عبر التعبئة شاملة لجميع الفلاحين لجميع المصالح التقنية المعنية لوزارة الفلاحة قصد إنجاز برنامج للتأطير المقرب للفلاحين.

وقبل أن أختم اسمحوا لي السيد الرئيس المحترم، والسادة المستشارون المحترمون، أن أؤكد لكم أننا عازمون على القيام بدراسة إستراتيجية لسياسة جديدة للفلاحة، تمكن من توطيد المكتسبات من جهة، وإرساء سياسة إرادية للوصول إلى فلاحة مستدامة وتنافسية وذات أبعاد اجتماعية متعددة ومتنوعة مجاليا، وقادرة على التأقلم مع العوامل المناخية وارتفاع الأسعار من جهة أخرى، وإن شاء الله في الوقت منين نوصلو لهاذ الدراسة، لابد ما غادي نجيو نشوفو الإخوان المستشارين، باش نحاوروهم على التوجهات الكبيرة اللي غادي تكون في المستقبل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، أعطي الكلمة في إطار التعقيب أولا لفريق التحالف الوطني، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

نشكركم على جوابكم الذي تفضلتم إلقاءه أمامنا، إلا أنه يبدو غير كاف، فحصة الشعير المدعم ضئيلة جدا ولا تلبي جميع طلبات الكسابة، بالإضافة إلى ذلك فإن عملية التوزيع بطيئة ولا تشمل جميع الجهات، كما أننا نطالب من الحكومة دعم المواد العلفية الأخرى، مثل الفصة والشمندر والنخالة وباقي الأعلاف، وكلنا يعلم السيد الوزير أن مادة العلف في العالم ارتفع ثمنها، وبالتالي فإن ذلك انعكس على ارتفاع هذا الثمن في السوق الوطنية، حيث وصلت إلى مابين 300 و400 درهم للقنطار الواحد، وبالتالي فإنكم السيد الوزير، مطالبون بتشجيع الإنتاج الوطني لهذه المادة حتى نتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي لما تتوفر عليه بلادنا من مؤهلات طبيعية.

إذن فللمحافظة على الثروة الحيوانية، فإنه يجب علينا تلبية حاجيات الكساب من الأعلاف، حيث أصبح هذا الأخير أمام توالي ظاهرة الجفاف يعاني الأمرين: ضعف التموين غياب موارد قارة للعناية بالماشية، تراكم ديون القرض الفلاحي التي أثقلت كاهل الفلاح، ونلتمس منكم أن تأخذوا هذه الملاحظات بعين الاعتبار وحل مشاكل الفلاح الذي يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع الفلاحي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الفريق الاستقلالي لكم التعقيب تفضلوا آسيدي.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية بغينا نشكروكم معالي الوزير على جواب ديالكم، وكنشمنو الإجراءات اللي جيتو بها، والتفاصيل العامة والشاملة التي اتخذتموها من أجل دعم هذا الميدان، غير بما أنكم جيتو على جميع المواضيع، حنا عندنا واحد الموضوع اللي بغينا نثيرو ليه الانتباه، أنه فيما يخص ارتفاع ديال الطاقة في السوق العالمي، هاذ الارتفاع كيأثر على واحد النوع من الصادرات ديال المغرب، يعني أنه إلى خذينا في الميدان ديال النقل أنه واحد العدد ديال الصادرات الفلاحية ديالنا، كتأثر بهاذ النوع من الارتفاع، واللي بغيناكم حتى هي تزيدوها في مذكرة ديالكم وفي الدراسة ديالكم، حقيقة هاذ السنة اللي فاتت خاصنا ناخدوها عبرة، وحنا كنعيشو السنة اللي كانو فيها مشاكل في قلة المخزون من المادة الحبوب وخصوصا القمح والشعير وصعوبة ديال الاستيراد اللي جا في التدخل ديالكم، اللي جعلنا كنفكرو في ضمان الاكتفاء الذاتي أولا، وثانيا أنه نرجعو بالنسبة للدعم ديال التخزين، لأنه واحد المشكل واقع لنا ديال التخزين كنا كنعملو بيه وتخلينا عليه في السنوات الأخيرة، بغيناكم معالي الوزير ترجعو ليه باش يكون عندنا واحد المخزون اللي كيحمي الرصيد ديالنا من المخزون.

ومن هاذ الناحية، كنشكركم معالي الوزير، وأنتم جبتو في السياسة ديالكم أنكم غادي تديرو دراسة وانتم معروفون بهذا الميدان اللي نجحتو فيه خصوصا في منطقة ديال جهة سوس ماسة اللي كترأسوها، والبرنامج التعاقدي اللي كنتمناو من خلاله، باش حنا كفلاحة وكمنتجين ديال الحبوب أو ديال القطاني أنه إلى كان تكون واحد contrat-programme باش هاذ الفلاح يعرف الإنتاج ديالو والثمن ديالو شحال غادي يحرث وشحال غادي يدير.

غير فيما يخص أن هاذ الفلاح كما جاء في تدخل ديالكم، أنه في هاذ السنوات الأخيرة، الغلاء في مادة البذور، يعني هاذ الفلاح خاصو تشجيع مهم ماشي غير 115 درهم، كنا نتمناو أنها تكون أكثر، لأنه هو مغامر غامر بالزريعة ديالتو.

هذا اللي بغيت نقول معالي الوزير، ومرة أخرى كنوجهو لكم الشكر ونتمنى لكم التوفيق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، هل هناك تعقيب؟

المستشار السيد محمد الزعيم:

نرجو إخراج الفلاح من المشاكل المرتبطة بالقطاع، لذا نطالبكم السيد الوزير بحماية الفلاح من المضاربين والسماسرة وتوفير البذور والأسمدة بثمن تحفيزي، حتى يستطيع الفلاح التغلب على هذه المشاكل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على التركيز، الكلمة للفريق الحركي، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن بدورنا نشكر السيد الوزير على الإلمام ديالو بالموضوع وكذلك الأجوبة ديالو حول هاذ الأسئلة اللي طرحت فيما يخص هذا الموسم، إلا أنه حنا في الفريق الحركي، نطالب السيد الوزير بإعطاء أهمية فائقة لهذا الموضوع، ولاسيما في بداية الموسم الفلاحي، والسهر على استيراد المواد العلفية والتي سبق في السنة الفارطة أن شرع في استيرادها كمادة الشعير، واللي كانت هناك صفقات وكناش تحملات بأثمنة معينة، واللي ماتمش الإستيراد ديالها وتزويد الفلاحة بالكمية التي كانت مرتقبة.

كذلك لاحظنا فيما جاء على لسان السيد الوزير وهو إنجاز برنامج تكميلي لإنقاذ الماشية، الكل يعلم أن في السنة الفارطة لحق بالماشية مرض الأغنام، وهذا المرض أتى على ما يقرب من ثلثي القطيع واللي ألحق أضرار كبيرة بمربي الماشية، وأن الحكومة لم تعر أي اهتمام، أو كذلك تعويض لهؤلاء مربي الماشية في السنة الفارطة، وهذا كان واضح جليا بالخصوص في جهة الغرب - شراردة - بني حسان، اللي كانت من أكبر الجهات المتضررة على الصعيد الوطني، في ظل أي تحرك حكومي يهدف إلى مساعدة الفلاح في هذه المنطقة، وكنطلبو من السيد الوزير باش يعطي لهاذ المنطقة واحد العناية خاصة، لأنها منطقة

ترتكز بالدرجة الأولى على الفلاحة وتربية الماشية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، فريق التجمع الوطني للأحرار، السي الحاج المعطي بنقدور، تفضلوا.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على العرض وعلى الإجابة المهمة، عندي ملاحظتين أريد أن أضيفهما، بغيت السيد الوزير أنكم في مسيرتكم تعتنون بالبحث الزراعي، البحث العلمي هو الذي سيخرجنا من الخصاص وإيجاد أصناف ملائمة، ربما هناك أصناف قيد التحضير هي قابلة تتلاءم مع قلة الأمطار، لابد من تكثيف البحث حولها، ونريد منكم بالمناسبة أثناء الجواب أن تطمئنونا عن هذه الأصناف، هل هناك أصناف موجودة؟ أو ربما خصنا نبحثو عن كميات إضافية تعطى للمعهد الوطني للبحث الزراعي، ليكثف من بحثه في هذا الموضوع.

النقطة الثانية السيد الوزير، تكلمتم عن المدخلات والدعم الذي قدمتموه، هناك لنا واحد المطلب فيما يتعلق بالنسبة للقروض، هناك واحد العملية تعامل مع القرض الفلاحي هو رقم الملف 390 المتخصص في التعجيلات السابقة، كانت قد عولجت في فترة سابقة لمدة 15 سنة بفائدة 9.5%، والآن القرض الفلاحي غير النسبة بين تجهيز وتسيير إلى 5 و5.5 نريد منكم أن تعالجو هاذ القضية بأثر رجعي وأن تخفض هاذ النسبة، لأنها أثقلت كاهل الفلاح، أدى جميع الديون ولازال من حيث ابتدأ باقي واقف، واخا كل سنة كيجي تيلقى يلاه باقي كيخلص في هاذيك الديون وهو واقف، فلابد من المراجعة كتشجيع للفلاح. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الحاج المعطي بنقدور، هل هناك تعقيب للفريق الاشتراكي؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

السادة المستشارون،

نعم الوضعية جد صعبة في العالم القروي، والفلاحون يعيشون على هاجس مخلفات جفاف السنة الفارطة، بحيث الماشية أصبحت تباع بثمن بخس في الأسواق، كذلك الحالة انعكست على جميع المواطنين من جراء غلاء الحبوب سواء في السوق الداخلية أو في السوق الدولية، وكمثال على ذلك أزمة الدقيق طبعا قبل تدخل الحكومة.

فيما يخص البذور السيد الوزير، 650 ألف قنطار التي تحدثتم عليها، لا نجد منها ولو قنطار واحد في المراكز الفلاحية، ولو قنطار إلا مشينا منلقاوش قنطار، السؤال المطروح: لماذا لم تقم شركة Sonacos على توزيع الأراضي المسقية لتفادي هذا المشاكل؟

فيما يخص المواد العلفية، لابد من توسيع الأراضي المسقية من الكلأ أو البرسيم لتوفير القطيع وتوفير الحليب في الأسواق، لأن الجميع بدأ يلاحظ النقص في هذه المادة الأساسية، لا أريد كذلك أن تفوتني هذه الفرصة دون أن أنبه للخصاص الكبير في مياه السقي المخصصة لزراعة الشمندر، وخصوصا في منطقة دكالة - وعبدة، وفي الأخير نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا غيثا نافعا وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، فريق العهد هل لكم التعقيب تفضل سي عابد.

المستشار السيد عابد شكيل:

أشكركم على العرض بل للأجوبة ديالكم القيمة والشاملة، وأنا معكم، وأخص كذلك أن القطاع قطاع مهم، وأشكركم على الإجراءات اللي أنتم عازمين اتخاذها، ولكن أطلب من السيد الوزير يحرص على التنفيذ، لأننا مرارا تنسمعوا في هاذ القاعة أو في قاعات الأخرى أو عن طريق التلفزيون، إجراءات ونصفق لها، ولكن في مستويات أخرى ننتظر التنفيذ، وهذا هو اللي كتكون الخيبة ديالنا وديال الساكنة.

السيد الوزير أنتم على رأس وزارة مهمة، وتعلمون أن عدد مهم من المغاربة يهتمون بهذا القطاع المهم، لذا نريد منكم السيد الوزير أن تشاركوا في الإجراءات أو السياسة أو الإستراتيجية اللي بغاها المغرب ينهجها في الفلاحة الجديدة، واللي جاء بها السيد الوزير الأول في الخطاب ديالو الحكومي، أنكم تشاركوا جميع فاعلين في هاذ القطاع، لأننا لا نريد فلاحة مستوردة.

السيد الوزير، أنا أقول لكم بأن إنقاذ الماشية هو شيء مهم، وأفضل من استيراد الماشية، فشحال ما خسرتوا ديال الأموال من أجل إنقاذ الماشية، غادي يربحكم متاعب أخرى وحنا تنعرفوا بأن السوق العالمية الآن كلها عامرة ماشية مريضة، وإلا مشينا حتى استوردنا شي

حاجة، غادين نكُونو في أخطر ما أخطر، فإلى استطعنا بأننا هاذ الماشية ديالنا، نحاولوا نقذوها غادي يكون أفضل.

السيد الوزير، أوصيكم عن شيء آخر، والمغرب لازال يفتقر إليه ونحن من الدول الكبرى للفلاحة، ألا يعقل بأن المغرب يفتقر لأماكن المخازن للحبوب، وهذه هي سبب الأزمة التي نعيشها الآن، ألا يعقل بأن المغرب يكون يفتقر لأماكن للمخازن للحبوب؟

في الأخير أتمنى من السيد وزير الفلاحة، بشيء عزيز على جميع الفلاحين وننتظره منذ سنين، وقلت لكم مشاركة جميع الفاعلين، هي نرى يوم مناظرة وطنية للفلاحة، لأن المغاربة كلهم يهتمون بهاذ القطاع، ولا يعقل بأن هاذ القطاع يكون تتصوب له السياسة خارج.

في آخر الكلام، ننتظر من السيد الوزير باش يشجع، لأننا سمعنا بأن التأمين الفلاحي غادي نتحرمو منه، فسمعناها وسمعناها داخل المؤسسة اللي تتخلصو اللي تتأديه، ولكن نتمناو منكم بأنه تعطوها الأشياء اللي هي تتحتاج بها هي كذلك (La Mamda) محتاجة الى هي تتعاونكم وتيخصكم تعطيوها داك الشيء اللي محتاجة إليه باش الفلاح يتشجع كذلك في الفلاحة ديالو وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، بعد الاستماع لكل التعقيبات من طرف الفرق، أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على بعض التعقيبات. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة المستشارون،

يعني التعقيبات كلها في محلها، والظروف اللي كنباشرو فيها هذا المشكل هي ظروف آنية وصعبة، واللي بغيت نقول أنه واحد العدد ديال النقط اللي تطرقتو ليها كاين:

أولا فيما يخص البحث العلمي، فالبحث العلمي لازم علينا يكون واحد الانفتاح، واحد الانفتاح على الأصناف، يعني خاص البحث العلمي يزيد يستمر ويشوف المردودية ديال المواد ديالنا، وتكون ملائمة للمناخ وتكون كذلك في انفتاح في الاستعمال ديال هاذ les recherches اللي كيتلقاو من طرف الملك العام ولكن كذلك الخواص.

فيما يخص السماسرة اللي يمكن كيجيو باش يعرقلو هاذ العلاقة اللي تتبغيها الوزارة تكون نقية transparente مع المواطنين، فخصنا شوية الوقت ولكن غادين حضرو، اللي كيهم أنه القضية اللي جبدتو قبيلة ديال الغرب، أنه فعلا تعملات واحد l'inspection تلقاو بأنه واحد الفلاح تيجيب فلاحة كثار les cartes nationales ديالهم، وكل واحد تياخذ ليه حقه باش تيستعملو وكياخذ ليه حقه باش كيستعملو وكياخد ذاك شي ويعاود فعلا، لقد أحلنا هاذ القضية للسلطات المحلية باش تاخذ فيها القرار اللي راه كاين، ولكن كونوا معايا على يقين أنه يعني الإرادة كاينة، ولكن هي المشاكل ديال تتبع الميدانية كتكون دائما صعيبة، بالحق إلا جا الفلاح وجاب معاه 100 واحد عندهم la carte nationale وعندهم فيها الفلاح وبغاو هذا، كيفاش غادي تفرق بين هذا وهذا؟ ولكن غادين نمشيو إن شاء الله في تطبيق ديال الحلول في المستقبل.

كاين المشاكل اللي هي ديال التسريع، يعني حنا القرارات خذاتهم الإدارة المركزية خاصنا التسريع في الميدان، فالحماية ديال المواشي اللي كاينة اليوم، البرنامج كاين يعني décret مسني من عند الوزارة اللي هما معنيين، والفلوس ديالهم الأولى خاصنا نخرجو به للوجود، كاين مساطر قانونية ديال طلب العروض وهذا، حنا غادين نبداو، راه خاصكم فعلا هاذي واحد الشهر كانتِ مشاكل مخرجش العلف لأنه ماكاينش السوق كنعملو les appels d'offres طلب العروض وما كاينش الأجوبة، اليوم ملي نوعنا والتنويع ديالنا جبنا les aliments composés باش نعاونوا كذلك واحد الشركات اللي غادي يخدمو واللي هما وطنية وخدامين في هذا باش حتى هما يتحركوا.

نجاوب السؤال ديال الأخ المستشار، غادين عندهم زوج مليون ديال القنطار في ظرف شهرين، وهاذ البرنامج ديال أربعة ديال المليون ديال القنطار، راه ماشي هو برنامج سنوي، هذا برنامج ديال شهرين، إن شاء الله من هنا من بعد العيد، غادين نشوفو وهو الحاجيات ديال هاذ الشهرين، ما خذينا شاي شي حاجة اللي أكثر، ملي يفوت العيد تمناو على الله أن الله غادي يرحمنا، النباتات كتبان الأمور تتحسن وما نحتاجوش شاي باش نمشيوا بوقتو...ولكن حنا تنلاحظو وغادين نشوفوا السوق كيفاش غادي يمارس وغادين تكون عندنا إن شاء الله الوقت باش نجاوبوا بخفة على المشكل إلى غادي تطرح.

فالقضية ديال التأمين الفلاحي، القضية ديال التأمين الفلاحي بالعكس حنا ماذا بنا أنه لأنه الظروف ديال الفلاحة هي ظروف صعبة، وهاذ الشي حتى الخطابات ديال صاحب الجلالة الأخيرة راها جات تتقول بأنه هاذ المشكل المناخي ديال الجفاف راه هيكلي زعما ماشي ظرفي، فلا بد أنه هاذ الفلاح اللي كياخذ واحد le risque وتيزيد للأمام باش نسايروه، بالعكس حنا في السياسة ديالنا إن شاء الله ديال الفلاحية الجديدة اللي بغيناها، أنه نزيدو تعود عندنا 300 هكتار، يمكن 300 ألف هكتار اللي هي أسميتو، ولكن هاذ 300 ألف هكتار متتاخذها غير 100 ألف ماشي كل شي، لأنه ممعماش لأنه كاين مشاكل يمكن ديال المساطر وديال التسويق وديال هذا، هاذ الشي كله غادين نباشروه، حنا بغينا نمشيوا لمليون إن شاء الله، وندعموا ونزيدوا باش لأنه كاينة واحد الحالة اللي هي شوية صعبة ديال الفلاحة اللي لابد أن نعاونوهم ونعولوا عليكم يعني نعملو ما في جهدنا باش هاذ شي إن شاء الله يوصل كذلك للفلاحة باش نعمموا المليون ديال الهكتار وحنا غادين في دراسات مع LA MAMDA مع الشركات ديالنا باش نشوفوا كيفاش غادين نلقاو واحد المنتوج اللي يناسب الفلاحة في أسميتو.

فيما يخص يعني الأبناك كيبان لي كاين واحد السؤال اللي غادي يجي مازال ديال الأبناك نتسناو حتى ناخذوه ونجاوبوا على قضية ديال بنك القرض الفلاحي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير للإجابة عن الأسئلة، مازال سؤال آني الأخير حول مديونية الفلاح للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، لحسن نبيه، الغازي لغرارية، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، لحبيب الزويكي، فليتفضل سي إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

الزملاء الأعزاء،

أنا بدوري تنهي السيد الوزير على الثقة اللي وضعها فيه سيدنا الله ينصرو، وتنمناو له التوفيق.

الهيئة الوزير في ظل تواتر الجفاف الذي أصبح ظاهرة بنيوية، ومع ارتفاع الملحوظ في عوامل الإنتاج الفلاحي، سعر السقي، التجهيزات، البذور، الكازوال، أثمان الأعلاف، استفحلت المديونية الفلاح الذي أصبح يعاني الأمرين خصوصا لدى المديونية دالقرض الفلاحي.

تنطلبو من السيد الوزير: ما هي الإجراءات الحكومية لتخفيف عبء المديونية على الفلاح؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

أشكر السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

السؤال واضح اللي كيخص التمويل ومعالجة الديون ديال الفلاحة بصفة عامة.

فأولا ملي تتكلمو على الديون ومعالجة الديون، فكل هذا يعني كياخذ لنا بنكة واحدة اللي هي القرض الفلاحي اللي كتمول هاذ الفلاحة.

فأولا: لا بد ما نذكر بأنه القرض الفلاحي هي بنك اليوم وتخضع لمعايير، يعني ديال بنك المغرب وديال المراقبة وعندها منافسة داخل السوق لأنه كتعامل مع أبناك أخرى، فراه صعيب اليوم في هاذ الظروف ديال هذا أنه يعني الحكومة تضغط على بنك اللي عندها واحد الإطار قانوني اللي كتعمل فيه، ولكن البنك هي كتعامل وكتحاور مع الفلاحة لأنه هاذوك الزبناء ديالها وكتشوف المشاكل اللي تتعيش فيهم وخاصها تكون تفهمهم، وكيظهر ليا أنه المناقشة اللي دارت بينا وبين المسؤولين ديال الأبناك، أنه كاين واحد التفهم كبير اليوم للمشكل ديال الجفاف ديال الفلاح الصغير اللي هو اليوم في ظروف صعبة، ما يقدرش شاي الغالب الله ماشي ما بغاش يخلص ولا حتى المديونية ديالو ولكن الظروف الحالية مكتسمحش ليه شاي لأنه ما كاين الشتاء ما كاين هذا ما كاين حصاد، فالمسؤولين على الأبناك راه فاهمين هاذ الشي، وهما في l'état psychologique ديالهم راه فاهمين هادشي وغادين يتعاملوا به، وطلبنا منهم باش يشوفو أحسن الحلول اللي يمكن يواكبوا فيها، وكيظهر لي بأنه راه خرجوا واحد الدورية عندهم ودارو الاتفاقية وشافوا بأنه الفلاحة الصغار اللي عندهم أقل من 100 ألف درهم كيفاش يعملو ليهم أسميتو واللي عندهم مابين 100 ألف درهم 500 ألف درهم كذلك، كل واحد على حساب التأخير ديالوا، ولكن الفكرة أنه ما تكونش، يعني إعادة جدولة

المستحقات يعني ديال العام اللي ما تخلصش، ونخليوا هاذ الفلاح اللي أهم وأهم أنه هاذ الفلاح يمكن عندو L'accès عاود تاني باش العام الجاي يمشي معنا في... هذا هو الأهم، ماشي أنحل ليه هاذ المشكل ديال هاذ السنة، أنحل ليه المشكل ديال هاذ السنة لأنه كاينة ظرفية صعبة، ولكن خاصو يعاود يدخل معنا، يعني لنشاطه الفلاحي والبنكة تساير وكذلك، فهما راه مستعدين وعندهم نظامهم الداخلي وغادي يسايروه مع الغرف ومع الفلاحين بصفة عامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب سي إدريس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس، كنرفع واحد السؤال على السيد الوزير لأنه يا لله جا، والكل تيتمني أنه يكون يشوف شوية بشوفة زعما معقولة.

أنا تنكول ملي تتكون الكوارث الطبيعية شكون مسؤول؟ راه الحكومة، الله يخليكم السيد الوزير خاصنا منتهربوش، اللي تيحتحمل شي مسؤولية خاصو يتحملها، اللي غادي يمكن لي نقولك بالنسبة للسيد الوزير ملي تتكلمو على المديونية ديال الفلاح مع القرض الفلاحي، الكل تيعرف بأن الآن الجفاف أصبح بنيوي، وتنعطيكم بعض الأمثلة السيد الوزير لأنه خاصك تعرف بأنه الفلاح شحال هذا كيف كان وكيرجع اليوم، الفلاح شحال هذا عندو زوج الحوايج، هما اللي تيصاوب عليهم داك النشاط ديالو كله، بحيث عنده الماشية وعنده الفلاحة، إذا ملي تتمشي الفلاحة تبقى الماشية، الآن مع هاذ الجفاف هذا، مشات الفلاحة وكاين هاذ الكوارث الطبيعية اللي جات، شكون اللي خاصو مثلا يتعاون ويحل هاذ المشاكل؟ لأن الحكومة ملي تتنوض تدير شي إجراء مثلا بحال الإعفاءات اللي قامت به الدولة، آشنو دارت؟ عفات الحكومة واحد النسة ديال الفلاحة، ولكن أنا ما تنسميشي أنه الحكومة دارت شي حاجة اللي هي يمكن لي نقولك درستها، بحيث ملي دارو الإعفاء، دارو هاذ الإعفاء هذا لواحد الفئة الفلاحة هاذ الفلاحة اللي معندهومش الضمانات، نقولها بصريح العبارة، شكون استفاد؟ استفدت هاذ المؤسسة دالقرض الفلاحي، وهنا إلا رجعتو وشتو هاذ المسائل كلها درستوها، غتلقاو الناس هاذ 30 ألف ديال الفلاحة اللي استفدوا كلهم ما عندهومش الضمانات، إذا شكون اللي كان ضمن القرض الفلاحي بذاك الفلوس باش عوضها القرض الفلاحي؟ هي الدولة، إذا شكون اللي ضاع؟ 100 وهنا فين تنقولكم 100 ألف فلاح ضمنتهم الدولة واتعفاوا لكن تحرمو من حاجة اللي هي كبر من هادشي هو تحرمو طول حياتهم باش ياخذو شي قرض، هذا راه مشكل خاصو يتحل، إذا حنايا مثلا عندنا 200 ألف فلاح مشات لنا 100 ألف ، هذا راه مشكل خاصو يتحل.

ثانيا: السيد الوزير، هنايا بالنسبة للفلاحة اللي عندهم الضمانات واللي دارو الجدولة أي التقسيم، هاذ الناس هاذو داروا التقسيم، ولكن مهما جات هاذ الكوارث عاود ثاني نيت، أنه الآن عجزوا باش يخلصوا، والقرض الفلاحي مبغاش يموتهم، إذا إلى الدولة متحملش المسؤولية وشافت شي مؤسسة اللي غتعاون هاذ الناس هاذو، لأن من الفلاحة ومن العالم القروي منين تتجي المشاكل كلها، بحيث ملي تنلقاو وزارة اسمتها السكنى منين تتجي داك الأحياء الهامشية، تتجي من العالم القروي، وهنا خاص تكون شي السياسة اللي هي تكون عندها دراسة وهنا عندنا الأمل فيكم السيد الوزير على أساس أنه منحملوش الفلاح شي حاجة ماشي هو اللي دارها، هاذي راها جات من عند الله سبحانه وتعالى والحكومة مديورة لهاذ شي، أما باش تقول آودي راه هاذيك مؤسسة وكذا وكذا راه ماشي معقول، فشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، عندكم تعقيب السيد الوزير

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد المستشار،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

الله يخليك التدخل ديالي تكلمت على شقين:

كاين الشق اللي هو كتذكير على الدور ديال البنك وعلى علاقته، وكاين التدخل اللي هو ديال الدولة، قلت بأن الدولة تدخلت مع البنك وطلبت من البنك باش تعمل تسهيلات، وهاذ التسهيلات غادي يمسوا 77700 فلاح اللي...

أولا: غادي تعطاهم إعفاءات في فوائد ديال التأخير والمصاريف ديال المتابعة.

ثانيا: هادوك les crédits اللي مقدروش يخلصوا هاذ العام، غادي يعاودوا يشوفوا كيفاش يديروا لهم إعادة الجدولة في المستقبل.

ثالثا: هاذ الناس هاذو خاصهم les crédits باش يخليوا السنة المقبلة، غادي نعطيكم كذلك في السنة المقبلة غادي تمشي معهم، هاذ

الشي اللي تنقولك أنا حنا غير ما بغيتش يكون الخلط، بأنه حنا اللي طلبنا لهاذ الناس باش يعملوا، حنا طلبنا منهم باش يخممو باش يشوفوا لنا الحلول، هما اللي جابوا الحلول لأنه عارفين الوضعية ديال البلاد وعارفين الوضعية ديال الفلاحة اليوم، وداروا الدورية، وهاذ الشي اللي كنقولك أنا، راه كاين في وسط الدورية راه ماشي أنا اللي جبتوا، زعما راه الفضل تيرجع لهم هما وحنا تساندوهم في هاذ العمل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على أجوبته الصريحة، ونتمنى له التوفيق والنجاح حتى يستطيع أن يلبي جميع رغبات الفلاحين، شكرا على مساهمتكم.

إلا سمحتو ننتقل إلى القطاع الموالي، قطاع الشؤون الاقتصادية وعددها سبعة أسئلة، الإخوان إلا سمحتو ننتقل إلى قطاع الشؤون الاقتصادية والعامة وعددها سبعة أسئلة، تتميز بدورها بوحدة الموضوع، ولهذا الغرض أستأذن المجلس الموقر إلى الاستماع أولا لعروض السادة المستشارين، بعد ذلك أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

أولا، السؤال الأول الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول "الزيادة في أسعار المواد الغذائية" للمستشارين المحترمين: سي محمد دعيدعة، سي أحمد أحميس، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، خالد لهوير العلمي، س محمد لشكر، سي محمد الشطاطي، سي عبد الرحيم الرماح، سي محمد العشاب، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

غير فيما يتعلق بلائحة الإخوة اللي طرحوا هذا السؤال، السيد الرئيس بغيتكم تصححوا راه مصطفى الشطاطي ماشي محمد الشطاطي.

أما فيما يتعلق بالسؤال: فماذا عسانا أن نقول عن الزيادة في الأسعار ونحاول أدراك ما الزيادة في الأسعار وما أدراك ما الزيادة في الأسعار.

السيد الوزير،

في الحقيقة هاذ السؤال طرحناه هاذي مدة خاصة أن المغرب عرف واحد الزيادة مهولة في الأسعار واللي تصادفت مع الأسف في شهر رمضان وأيضا مع الدخول المدرسي، ولكن هاذ السؤال تتبقى عنده راهنيته، لأن الزيادة في الأسعار لازالت مستمرة للأسف، وأن هاته الزيادة همت العديد من المواد الأساسية مثل الدقيق والزيت إلى غير ذلك، واللي كان عندها واحد التأثير سلبي على القدرة الشرائية ديال المواطنين وأيضا على الأوضاع الاجتماعية ديالهم، في غياب واحد السياسة ديال المراقبة اللي تكون مراقبة بشكل عادي ومستمرة وما تكونش مناسباتية، وما تكون هاذ المراقبة حتى تكون وقفات احتجاجية ديال المواطنين، مثل ما وقع في مدينة صفرو.

وبالمناسبة نطالب ومن أعلى هذا المنبر أن يتم إطلاق سراح جميع المعتقلين خاصة أن من بينهم أطفال قاصرين والذين تم اعتقالهم لا لشيء إلا لأنهم احتجوا على هاته على الزيادة المهولة في الأسعار، وللأسف أن الشغب الذي عرفته هذه المدينة، أنه كان سببه أحد المسؤولين الأمنيين الذي كان من المفروض فيه أن يضبط أعصابه والذي صفع إحدى المواطنات، مما أدى إلى التضامن معها، وأدت هذه السلوكات التي نتمنى أن لا تبقى ببلادنا، خاصة أن المغرب يعرف تطورات مهمة على مستوى احترام الحريات وحقوق الإنسان، ومن ضمن هذه الحريات طبعا احترام هذه الوقفات الاحتجاجية.

إذا قلت بأنه تيخص تكون هناك واحد المراقبة مستمرة، ولكن هذه المراقبة للأسف كيف قلت تتكون مناسباتية، وملي كتكون مناسباتية أنه بدل ما يتم مراقبة المضاربين الحقيقيين، أنه تتكون فقط التجار الصغار وأيضا التجار ديال التقسيط، وفي الوقت اللي أن هاذ المضاربات كتكون على مستوى، كيف قلت هاذ المضاربين، وأيضا الناس اللي تيبيعوا بالجملة، وحنا طبعا لابد من التذكير أنه معروف أنه على مستوى كل عمالة، كاين ما يسمى بالمحتسب واللي من الدور ديالو هو هاذ المسألة ديال مراقبة الأسعار، وأيضا الحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين، علما أن عندنا 10 مليون ديال المغاربة على عتبة الفقر، وإلى أضفنا لهم واحد المجموعة أخرى اللي هي تقريبا 80% ديال المغاربة راه أوضاعهم الاجتماعية جد متأنية في غياب... أنه كتزاد الأسعار ومكتمش مراجعة ديال الأجور، ومكيتمش إعمال السلم المحرك للأجور، وهاذي من ضمن الالتزامات ديال الحكومة،

وحنا كنعرفوا بأنه الحكومة جا في التصريح ديالها بأنها غادي تنكب على هاذ الجانب الاجتماعي ديال كافة المواطنين.

ولكن ما نلاحظه اليوم هو أنه طبعا كاين استمرارية ديال الحكومة، وكان من المفروض أنه من أولى أولويات هاته الحكومة أنها كيخص تضبط هاذ المسألة، بل أننا وربما هاذ الشي اللي غادي نقول ممرتبطش بهاذ المسألة ديال الزيادة في الأسعار وخاصة ما يتعلق بهاذ الجانب الاجتماعي، الآن كنشوفو بأنه هناك ضرب ديال المدرسة العمومية، تفويت ديال واحد العدد ديال المدارس، للأسف أننا ولينا تندوزو قدام المدارس تنلقاو مدرسة للبيع وهاذي كارثة، بل وأكثر من هذا مؤخرا والآن في الدار البيضاء وحنا تنهدرو على الجانب الاجتماعي، مؤخرا كيتم إغلاق مصلحة ديال داء السل، وهنا العديد من المرضى راهم في وضع صحي كارثي، إذا هاذ المسألة غير أثرناها لأنها مرتبطة بهاذ الجانب الاجتماعي.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي من المفروض أن تتخذها الحكومة من أجل الحد من هذا التسيب و الحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية خاصة اللي تضر القدرة الشرائية ديال عموم المواطنين؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السؤال الآني الثاني موجه أيضا إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول ارتفاع الأسعار للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، عبد الحميد أبرشان، الغازي الغرارية، بن ديدي إبراهيم، محمد الشافعي، علي أساكتي، عبد القادر النميلي، أحمد الجغيري، الحبيب الزويكي، عادل المعطي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السؤال ديال الفريق ديالنا الاتحاد الدستوري، يتمحور حول نفس الموضوع الذي أثاره الفريق الكنفدرالي.

فالسيد الوزير، كما تعرفون أنه تمت الزيادة في كل المواد الأساسية منها مثلا: الخبز والدقيق والزيت والحليب... إلخ، وشملت كذلك هذه الزيادة حتى ارتفاع أثمان الخضر والفواكه، من طبيعة الحال هادشي أثقل كاهل المواطن المغربي وضرب قدرته الشرائية التي انهارت إلى الحضيض خلال الأشهر الأخيرة التي صادفت الدخول المدرسي وكذا شهر رمضان المبارك.

إذا السيد الوزير، أمام هذه الظاهرة لم يبق أمام المواطن المغربي إلا الاحتجاجات ووقفات احتجاجية ومسيرات في مختلف مناطق المملكة، وأنتم تعرفون والمواطن المغربي يعرف ذلك ما وقع في بعض المناطق.

بالفعل سارعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات نقول أنها ربما ظرفية وجزئية إن لم تغير من الوضع شيء، ولهذا السيد الوزير، بغض النظر عن التفسيرات والأسباب الكامنة وراء هذا الزيادات، نسجل اليوم تراجعا خطيرا في القدرة الشرائية للمواطن، إذا لا بد من التفكير داخل الحكومة، للحفاظ على القدرة الشرائية وحماية المواطن من الارتفاع المهول للأسعار في المستقبل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السؤال الآني الثالث حول الارتفاع المهول لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، عبد القادر لبريكي، محمد برطيني، محمد عقاوي ،عبد السلام أحدوش، عبد السلام الودي، الميلودي عفوت، محمد عبده عز الدين، العربي هرامي، ميلود ناصر، محمد البطاح، مولاي ادريس الحسني العلوي، محمد أبو الخدادي، الكلمة لأحد المستشارين تفضلوا سي طريبش

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

فسؤالنا في هذا الموضوع المحوري أيضا ينسجم حول ما يشمله هذا الموضوع حول الارتفاع المهول في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، فبلادنا عرفت خلال الأشهر القليلة الماضية وخصوصا خلال شهر رمضان المبارك وفي فصل الصيف، موجة ارتفاع صاروخية لأسعار المواد الأساسية التي أثرت بشكل سلبي على المواطنين وخصوصا الضعفاء منهم، حيث تقلصت القدرة الشرائية وتفاقمت أيضا المشاكل الاجتماعية الأخرى، اضطر معها المواطنون إلى الخروج في العديد من المدن المغربية بتظاهرة سلمية للتعبير عن اكتوائهم بنار الأسعار التي لا

حول لهم ولا قوة لهم، وتزامنت أيضا قلنا مع فصل الصيف وشهر رمضان والدخول المدرسي، فأمام ضعف القدرة الشرائية، يبدو أن الحكومة قد تقاعست في التخفيف من وطأة هذا الارتفاع الصاروخي على المواطنين البسطاء خصوصا وأن هناك غلاف مالي ضخم يخصص في إطار صندوق المقاصة لدعم المواد الأساسية.

- ما هي أسباب هذا الارتفاع الصاروخي لهذه المواد؟
- من المستفيد من صندوق المقاصة؟
- ألم يحن الوقت بعد، السيد الوزير، لإعادة النظر في سياسة الدعم التي يتولاها صندوق المقاصة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هناك سؤال رابع آني في نفس الموضوع حول الزيادة المحمومة في الأسعار التي عرفتها بلادنا مؤخرا للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، العربي المحرشي، عبد الكبير برقية، ناجي الفخاري، مصطفى القاسمي، إسماعيل قيوح، يوسف التازي، عمر حداد، أحمد بابا، سعد بن زروال، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، خديجة الزومي، محمد أبو الفرج، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في البداية أريد أن أهنيء الأخ الوزير على الثقة المولوية السامية في وضعه على رأس هذه الوزارة، ونتمنى له التوفيق باسم الفريق الاستقلالي.

عرفت بلادنا في الآونة الأخيرة موجة غير مسبوقة وحمى في الأسعار لم يحكمها لا وازع أخلاقي ولا حتى حس وطني وذلك بالنظر لما عكسته احتجاجات المواطنين في العديد من المناطق، طالت حتى الفئات الميسورة فبالأحرى باقي الشرائح الاجتماعية الدنيا، سيما وقد صادفت هذه الموجة مناسبة حلول الموسم الدراسي وشهر رمضان، الشيء الذي لم تستسغه العديد من الأسر، مما حدى بها إلى الاحتجاج والتعبير عنه بصوت مرتفع في بعض المناطق كما هو الحال في مدينة صفرو، وإذا كنا ضد هذه الأساليب في التعبير عن رفض الزيادات في الأسعار لضرب القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة من طرف بعض الذين يتحينون الفرص في ذلك، فإننا بالمقابل نود ضمان الحرص على عدم المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين حتى لا تهان كرامتهم.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لحماية القدرة الشرائية للمستهلك؟ وما هي التدابير العملية للحد من المضاربات في الأسعار وجزر المتلاعبين بها؟ شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك سؤال آخر وقع استدراكه يهم غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار للمستشارين المحترمين: سي محمد بلحسان، سي الحو المزبوح، عابد شكيل، الحاج الطاهري، عبد الله عباد، محمد المنصوري وعبد الحميد بنغلوش.

استسمح وأمشي إلى السؤال الآني الخامس الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول ارتفاع بعض أسعار المواد الغذائية، للمستشارين المحترمين السادة: ابراهيم أبو زيد، سعيد أرزقي، أحمد الإدريسي، جمال أربعين، أحمد السنيتي، محمد الدواحي، ادريس الحسني، علي آيت المودن، عباد لحسن، المختار الجماني، مصطفى تومة، محمد الكبوري والهاشمي السموني، فليتفضل أحد الإخوة.

يؤجل السؤال ليس هناك أحد؟

السؤال الموالي حول الزيادة في الأسعار وغلاء المعيشة نتيجة التهاب المواد الاستهلاكية للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، لحسن بيجديكن، محمد عبو، علال عزيوني، أحمد حاجي، عبد السلام الهمس، عبد الله الغوتي، بنونة لوريدي عمر، ابراهيم الحب، محمد مفيد، محمد طلحة، محمد كرم، حميد العكرود، الحبيب لعلج ويوسف بنحلون، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

بعد التهنئة للثقة المولوية، أريد أن أشارككم في الموضوع ارتفاع الأسعار، نعم لقد عرفت بلادنا في الشهر الأخيرة زيادة مهولة في أسعار المواد الاستهلاكية، مما ترتب عنه غلاء المعيشة خصوصا في

صفوف العائلات والمواطنين ذوي الدخل المحدود، هذا إذا استحضرنا الأسعار التي أسهمت فيها فاتورة الماء والكهرباء، وكذا المنتوجات الغذائية وكافة المواد الاستهلاكية، مما يعتبره السواد الأعظم للمواطنين ضربا بقدرته الشرائية التي غالبا ما يعمل على سد عجز ميزانيتهم البسيطة بواسطة الاقتراض لمواجهة متطلبات الحياة اليومية وآخر الشهر.

لذا نسائلكم السيد الوزير وأنتم تتحملون حقيبة هذه الوزارة: عن خلفيات هذه الزيادات المتتالية للأسعار؟ وما هي تدابير وزارتكم لحماية المستهلك مستقبلا؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

وشكرا السيد المستشار المحترم، السؤال الأخير الآني حول ظاهرة الزيادة في المواد الأساسية...

آشنو عندك آسي بلحسان؟ عوض سؤالكم في القطاع الفلاحي هو اللي قال لي آسي ادريس الراضي، عوضتوه بسؤال في الفلاحة، السؤال الأخير حول ظاهرة الزيادة في المواد الأساسية للمستشارين المحترمين السادة: سي بوشعيب الهلالي، سي عبد الحميد فاتحي، سعيد السرار، أحمد العاطفي، عمر مورو، عبد الرحمان أشن، محمد تحيفة و محمد العلمي.

تفضل أحد الإخوان المستشارين سي بوشعيب.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

هاذ السؤال هو سؤال الساعة وسؤال تقريبا المغاربة كلهم، الزيادة في الأسعار وفي المواد الغذائية هذه السنة أو في هاذ الظروف، جاء في ظروف خارقة للعادة، كان رمضان، ظروف الجفاف الصعبة، تغيير ديال الحكومة والشارع قال فيها كلمته، لأن المواد الأساسية هي ضارة بجميع المواطنين وبالأخص اللي هما عندهم الدخل محدود، ولولا ما كان تدخل صاحب الجلالة في إيقاف الزيادة في هاته الأثمان، لعمت الاحتجاجات في جميع المغرب، بحيث القضية هي قضية من الخطورة بمكان، والسؤال المطروح الآن هو أن الحكومة، لما قرت إما الوزير وإما الحكومة، واش توقفت الزيادة في الأسعار؟ لأن نبلغو لكم على أن كلام الرباط بقى في الرباط، لأن الآن المناطق كلها زيادات مستمرة ومن الذي سيوقفها؟ لأنها رغم القرارات ولكن في التطبيق العملي في المناطق أو في الجهات أو في المناطق الصغرى أو الكبرى، ولهذا فالسؤال المطروح:

واش الحكومة قادرة تحكم في تطبيق القرارات ديالها والتطبيق ديالها أم لا؟ هذا هو السؤال المطروح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للجواب عن كل الأسئلة التي تهم ارتفاع الأسعار، تفضلوا آ سيدي.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين الذين تفضلوا بطرح أسئلتهم الوجيهة والملحة في هذه الظرفية الاقتصادية الخارجية والداخلية التي نعيشها، حول المجهود الذي تبذل الدولة لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار والتخفيف من تكاليف المعيشة، وبالتالي حماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، والواقع أنه ليس غريبا أن نتقاسم حكومة وفرقا برلمانية، الانشغال بهذه الإشكالية التي تدخل معالجتها في تصميم التعاقد الاجتماعي الجديد الذي التزمنا به في التصريح الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

حضرات المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم أن ظاهرة ارتفاع الأسعار في السوق الدولية منذ مطلع السنة الحالية إلى الآن قد طالت عددا من المواد الأساسية والحيوية مثل:

أولا: النفط، الذي ارتفع سعره من 54 دولار في يناير إلى معدل يناهز 94 دولار للبرميل أي بزيادة 74% ، والغاز البوطان الذي ارتفع سعره من 480 دولار إلى 770 دولار للطن أي بزيادة 60% ومادة القمح اللين (الفورص) الذي ارتفع سعره من 199 إلى 350 دولار للطن أي بزيادة 76%، ولذلك بغيت نأكد على أننا أمام التضخم المستورد من الخارج بصدد سعر المواد الأولية، وهكذا كما

تعلمون فإن الارتفاعات الصاروخية والقياسية التي سجلتها أسعار المواد النفطية الأولية راجعة إلى عدة أسباب من أهمها:

أولا: التوترات السياسية والصراعات الإقليمية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى، وكذلك نقص مخزون النفط الأمريكي وانخفاض قيمة الدولار التي تشجع على المضاربة في سعر البترول.

وهناك رابعا: الإقبال المتزايد للسوق الآسيوية أساسا الصين والهند على المواد الأولية والنفطية خصوصا.

بالنسبة لارتفاع القمح اللين في الأسواق الدولية، فهو أساسا نتيجة انخفاض الإنتاج العالمي من هذه المادة من جراء حالات الجفاف التي شهدتها العديد من الدول المنتجة للحبوب، وكذلك ازدياد الطلب الهيكلي على هذه المادة بسبب دخول مستهلكين جدد من حجم الهند والصين من جهة ثانية.

التدابير التي اتخذناها لامتصاص هذا التضخم المستورد من الخارج بهدف التحكم على تداعياته على السوق الداخلية ومواجهة انعكاساته المباشرة على القفة اليومية للمواطنة والمواطن المغربي؟

من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين أمام هذه الارتفاعات الصاروخية، وعلاوة على تأمين تموين السوق الوطنية من المواد الأساسية، قررت الحكومة في إطار إستراتيجية استعجالية:

أولا: عدم عكس إلى يومنا هذا ارتفاع الأسعار الدولية على الاستهلاك الداخلي.

ثانيا: تفعيل آليات المراقبة، وأشرتم على ذلك السادة المستشارون، والتتبع للضرب على أيدي المتلاعبين بالأسعار في هذه الظرفية الاستثنائية الذي كان متوخى أن يكون هناك نوع من التضامن والتحلي بروح من المواطنة مسؤولة من طرف التجار في هذا الميدان، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة واصلت دعمها للمواد الأساسية الخاضعة للمقاصة، بحيث أنه بالنسبة للمواد النفطية، لم يسجل أي ارتفاع في أثمنها منذ شتنبر 2006، بل تقرر تخفيضها مرتين متتاليتين في إكتوبر2006 بنسبة 6% وفي يناير 2007 بنسبة تراوحت ما بين 3 و15%.

بالنسبة للغاز البوطان، لم تعرف هذه المادة أي ارتفاع منذ 1995 بالنسبة لقنينة 3 كلغ، ومنذ سنة 2000 بالنسبة لقنينة 12 كلغ التي تتحمل الدولة أكثر من 163% من سعرها الحقيقي، وهكذا فإن عدم تفعيل ميكانيزم المرجعية، كلف صندوق المقاصة منذ بداية السنة الحالية، إلى النصف الأول من شهر نوفمبر الجاري حوالي 8 المليار و700 مليون درهم.

بالنسبة للقمح اللين أي القمح الطري، رغم أن أسعاره في السوق الدولية قد تضاعفت، بحيث ارتفعت من 210 إلى حوالي 420 دولار للطن، وتفاديا لتأثير هذا الارتفاع على أثمنة الدقيق الممتاز (الفورص) وبالتالي على أثمنة الخبز، فقد تدخلت الحكومة من أجل:

أولا: دعم القمح اللين الموجه لإنتاج الدقيق الممتاز، وذلك حتى يبقى ثمن الخبز في مستوى 1Dh20، ولقد تقرر هذا الدعم لأول مرة منذ تحرير سوق الحبوب وبصفة استثنائية في هذه الظروف الخاصة، لأن كنا كندعموا فقط الدقيق المدعم وهذا دخلنا الدقيق الممتاز في هاذ السنة، بحيث لولا هذا الدعم الذي كلف الدولة غلافا ماليا يناهز 4 المليار ديال الدرهم، 4 الملايير ديال الدرهم لانتقلت أسعار الدقيق الممتاز من 360 درهم للقنطار إلى 500 درهم للقنطار عند خروجه من المطحنة وبدون تلفيف، مما كان سيجعل ثمن الخبز يمر من 1Dh20 إلى درهم ونصف.

ثانيا: تعليق لأول مرة تطبيق الرسوم الجمركية المستحقة على استيراد القمح اللين والقمح الصلب.

ثالثا: حذف الرسم الضريبي على النخالة لتخفيض ثمنه بحوالي 30 درهم للقنطار، ولم يقتصر تدخل الحكومة على المواد المدعمة فقط، بل اتخذت كذلك إجراءات خاصة بالنسبة لمواد أساسية اللي ذكرتيو كالحليب، حيث تم خفض الرسوم الجمركية على الحليب المجفف الغيرة أي 60% إلى 17% وكذلك حذف الرسوم الجمركية بالنسبة للزبدة اللي متكلمتيوش عليها التي تبلغ 30% والخضروات والفواكه من خلال تعليق تطبيق الرسوم أسواق الجملة التي تبلغ 7%.

كما تجدر الإشارة إلى أن كل المواطنين بمختلف شرائحهم، يستفيدون من دعم المقاصة لأنهم جميعا على سبيل الذكر يستعملون المواد الأساسية المدعمة من دقيق وسكر وبترين بنفس الثمن.

كما تستفيد كذلك المقاولات ومختلف المتدخلين الاقتصاديين بصفة غير مباشرة من هذا الدعم، مما يساهم في:

أولا: تخفيف من تكاليف الإنتاج العديد من المواد والخدمات الإستراتيجية المستهلكة بحال الكهرباء والماء وكذلك بالنسبة للمواد كالنقل إلخ، اللي بفضل هذا الدعم، كتساهم فيها إذن باش هاذ الثمن

يبقي في متناول الجميع وبالتالي في تعزيز تنافسات كذلك مقاولتنا أمام المنافسة الدولية.

وبموازاة مع هذه التدابير الإستعجالية للتخفيف من تكاليف المعيشة مع المواطنين، فإن الحكومة الحالية منذ أن باشرت عملها اتخذت التدابير التالية:

أولا: إحداث لجنة وزارية دائمة تحت رئاسة السيد الوزير الأول وفق توجيهات جلالة الملك نصره الله، تقوم بتتبع ومراقبة الأسعار والقدرة الشرائية للمواطنين؛

ثانيا: كما جاء في الرد ديال السيد الوزير ديال الفلاحة، إحداث لجنة وزارية دائمة كذلك تحت رئاسة السيد الوزير الأول لمحاربة آثار الجفاف، الذي مع الأسف كما ذكرت، أصبح ظاهرة بنيوية ينبغي معالجته بطريقة هيكلية ومستهدفة؛

وثالثا: الرفع من الغلاف المالي المخصص للمقاصة، من أجل دعم المواد الأساسية لكي يصل إلى 20 مليار درهم في مشروع قانون المالية لسنة 2008 عوض 13.4 المليار درهم مخصصة برسم ميزانية 2007 أي بنسبة ارتفاع تفوق 49%، إذا بالنسبة لهاذ الغلاف المالي 12 المليار و700 مليون درهم غتمشي دعم المواد النفطية والغاز البوطان، و7 المليار و200 مليون درهم غتمشي للسكر والقمح اللين والدقيق المدعم.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

من أجل ضمان نجاح الإجراءات السالفة الذكر في بلوغ أهدافها الرامية بالخصوص إلى صيانة القدرة الشرائية للمواطنين، عملت الحكومة كذلك على تعزيز وتشديد دوريات لجان المراقبة، لردع التجاوزات المحتملة المرتبطة بهذه الظرفية الاقتصادية الاستثنائية، وهنا أود أن أنوه بالدور الفعال الذي قامت به هيئات المراقبة في هذه الفترة، وقمع الغش التابع لمختلف القطاعات والمصالح الوزارية في حماية المستهلكين من كل التجاوزات والممارسات المنافية للتجارة والمنافسة الشريفة.

إن العمل الهام الذي يؤديه جهاز المراقبة ليس عملا موسميا، بل أنه ينجز في إطار دوريات يومية ومتواصلة على امتداد السنة وعلى سبيل المثال لا للحصر، تم تسجيل 1146 مخالفة سنة 2006 وإلى حدود أكتوبر 2007 أي خلال 10 أشهر فقط، تم ضبط 2300 مخالفة، أي ضعف ما تم تسجيله خلال السنة كاملة أي 2006، وبخصوص هذه التجاوزات تم تسجيل أنه 70% من المخالفات ترجع إلى عدم إشهار الأسعار، 15% ترجع إلى عدم احترام الفوترة، و5% ترجع إلى الزيادة غير المشروعة في الأسعار. وقد تم إنجاز محاضر لهذه المخالفات قبل عرضها للقضاء كي يبث في أمرها.

وللتذكير فقط فإن القانون يعاقب بغرامة تتراوح ما بين 5000 و10.000 درهم في حالة الزيادة في الأسعار غير المشروعة، وبغرامة ما بين 1200 درهم و5000 درهم في حالة عدم الإشهار بالأسعار، كما قد تصل العقوبة إلى الحبس الناقذ بالنسبة للادخار السر، وفضلا عن هذا، ستعمل الحكومة كذلك على إصلاح منظومة المراقبة بإنشاء مرصد وطني للأسعار.

ثانيا: ستقوم الحكومة بتفعيل هيئات المنافسة وآليات المراقبة المرتبطة بها، وتكثيفها في كل مراحل الإنتاج وكذلك التسويق من الاستيراد أو التصنيع إلى التوزيع.

وفي الأخير لا بد أن أؤكد لكم أن الحكومة لن تتوانى عن الاستمرار في تحمل مسؤوليتها في ضمان التموين الجيد للأسواق، ودعم القدرة الشرائية، وكذا العمل على مراعاة مصالح جميع المتدخلين الاقتصاديين في ضوء التأثيرات السلبية لارتفاع الأسعار.

كما تجدر الإشارة، أن وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، جعلت ورش المقاصة والدعم في صلب أولوياتها، بحيث أنها ستباشر هذا الورش في إطار مقاربة شمولية وتشاركية، وأنتم مدعوون باش تشاركونا في هذا الورش كذلك من أجل أن يتم وضع نظام جديد أكثر نجاعة ويحتوي على الآليات الكفيلة بتوجيه الدعم إلى الفئات المعوزة من المواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب بالنسبة للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

ثمنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على ما جاء في جواب السيد الوزير، نحن نرى أولا أن الحكومة عندما وضعت بطبيعة الحال كاينة استمرارية، والحكومة عندما وضعت القانون المالي في السنة التي نحن سنودعها، بطبيعة الحال مبني على توقعات، وبالتالي الزمن السياسي اللي خصها تكون فيه الزيادة أو المراجعة بشكل عام، خصها تكون هي القانون المالي ونحن الآن بصدد مناقشة القانون المالي، وبالتالي يجب أن نراعي التوازنات اللي خصنا نقومو بها بطبيعة الحال ماشي باش نزيدو في الأسعار، باش نشوفو واش نزيدو أو ما نزيدوش؟ واش خصنا نزيدو في الأسعار أو في الأجور؟ وبالتالي كنشوفو أنه خطأ أن تقع الزيادة في الأسعار وإلا ما كاينش... هنا الدولة، أين دور الدولة؟

قضية ديال الزيادة في الأسعار مسألة سياسية، ما كيمكن لهاش تجي، نعسنا ونضنا في الصباح وتزاد في الأسعار، الأسعار الزيادة فيها تقع بعد مشاورات، وعندها زمانها وعندها مكانها، وبالتالي الزيادة في الأسعار ما كان عندها حتى شي مبرر فالزمن اللي جات فيه.

من جهة ثانية، كذلك الناس اللي تعتقلو إذا كاين شي خطأ سياسي كاين هو الزيادة في الأسعار، وماشي الناس اللي احتجوا يعتقلوا، وبالتالي يجب الإفراج الفوري عن المعتقلين لأنهم احتجوا عن إجراء لا شرعي من الناحية السياسية، إذن هذه مسألة كذلك.

لذلك الآن حنا كنشوفو أنه ما كاينش توازن ما بين الأجور والأسعار، وفي هذا الإطار نحن في الفريق الكونفدرالي طالبنا بضرورة اجتماع لجنة المالية باش نتذاكرو، نشوفو واش بالفعل كاين توازن ما بين الأجور والأسعار.

كذلك السيد الوزير، واش ما كتشوفوش الآن على أية حال كاين خطأ، نتمنى أنه الحكومة الحالية تأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات ونتمناو تلقاو سياسة جديدة مخالفة لما كان، فالمطلوب الآن حنا غادي نناقشو القانون المالي بالموازاة خصو يكون حوار اجتماعي مع الأطراف، الآن في هذه اللحظة: واش غادي نصادقو على القانون المالي وعاد نتناقشو؟ بحيث بالضرورة خصو يكون نقاش مع الأطراف الاجتماعية بالموازاة مع النقاش اللي كاين في القانون المالي.

فلذلك من الناحية العملية، خص يكون كيف ما قلنا حوار مع الأطراف وخص كذلك كنلاحظو أنه كاين فرق كبير ما بين الأجور والأسعار، كاين واحد عدم التوازن من جهة بالنسبة للحد الأدنى للأجور ما كاينش توازن، كذلك بالنسبة للأجور بالنسبة للموظفين، كذلك بالنسبة للناس خارج لأنهم غير مأجورين كل الفئات، لاحظنا على أنه كاين عجز كبير ما بين الأجور والأسعار، خص مراجعة ومراجعة جذرية.

السيد الوزير،

حنا ماشي بصدد الكلام، المواطن الآن كيخصو العمل خصو يحس، يشوف بأن هاذ الكلام اللي كتقولوا الحكومة على مستوى الواقع يترجم ويشوفوه بشكل عملي.

لذلك نتمناو أنه ماشي غير في الجواب ديالكم ماشي كافي غير الجواب، حنا سمعنا جواب ديالكم، الآن عمليا كيخصنا نشوفو إجراءات عملية، وذلك من جديد نؤكد على ضرورة الإفراج عن المعتقلين وكذلك بالزيادة في الأجور، وكذلك بتفعيل السلم المتحرك للأجور والأسعار، وكذلك المراقبة اللي خصها تكون شديدة لكل الذين بطبيعة الحال يعملون بأساليب غير شرعية وغير حدية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الفريق الدستوري، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

السيد الرئيس،

فعلا، السؤال حول هذه الارتفاعات المتكررة أصبح كلاسيكي ويتكرر، ولكن هاذ التكرار هو في الحقيقة ماشي كنظن ماشي من أجل التكرار، ولكن نظرا لهاذ التكرارات المتتالية في هاذ الأسعار اللي كترتفع مع كل سنة وفي مناسبات غالية على المواطنين كشهر رمضان أو الدخول المدرسي، هذا المعطى الأول.

ثانيا: اليوم كنطرحو مجددا هذا السؤال ماشي عاود ثاني باش نكرر الأسباب اللي هي دائما تكون نفسها، ولكن لكي نفتح نقاشا موسعا باش نعرفو الإجراءات الحكومية من أجل التخفيف من الوطأة لهذه الزيادات المتتالية على القدرة الشرائية للمواطنين.

فمن خلال أجوبتكم السيد الوزير، عندي بعض الملاحظات، أولا حول السبب لأنه دائما كتجيبوا حول الزيادات في سعر البترول الدولية اللي اليوم ربما وصلت إلى 93 أو 94 دولار، ولكن خصنا نعرف بالمقابل حتى سعر الدولار انخفض، اليوم يساوي 7.80 درهم، وهذا عندو ربما واحد الانعكاس إيجابي على الفاتورة في الميزان التجاري، فاتورة البترول بطبيعة الحال، ومشتقاته على الميزان التجاري.

ثانيا: المعطى الثاني حول قانون المالية اللي ربما غادي نكونو بصدد دراسته بعد أسابيع، وهو هاذ صندوق المقاصة، صندوق المقاصة اللي كما قلت كان فعلا 13.4 مليار درهم اللي أصبح 20 مليار درهم، وهذا مبلغ مهم جدا، السؤال المطروح: إلى مت خزينة الدولة ستبقى تتحمل هذا المبلغ المهم؟ يجب إذن إعادة النظر في هذا الصندوق وجدوى هذا الصندوق، خص واحد السياسة جذرية لإعادة النظر بصفة شمولية في هذا الدعم، إلى مت ستبقى الدولة أو الخزينة تتحمل هذه الزيادة وهذا الدعم اللي هو ما قادراش عليه ربما اللي واحد النهار غادي يجي...؟

وفيما يتعلق ببعض الإجراءات اللي اتخذتها الدولة أو إلغاء بعض الرسوم على بعض الخضر الأساسية، كانت في واحد الدورية لوزارة الداخلية على أسواق الجملة إلى آخره، كانوا نقصوا بعض الرسوم، كان على الطماطم ربما والبصل وبعض الخضر، فبحال هذه الإجراءات هما إجراءات ترقيعية، ما عندهمش واحد الفعالية وواحد الوقع على المواطن وعلى قدرته الشرائية، الذي يستفيد منه هم الوسطاء ماشي المواطن وماشي الفلاح المنتج، هاذ الشي خصنا نفهمه مرة واحدة.

فيما يخص كذلك هنا أثير انتباه السيد الوزير حول هاذيك الوكالة الوطنية لزجر الغش، وكذلك القانون حول حماية المستهلك، اللي طالبنا به غير ما مرة، وهو باقي رهن الاعتقال في الصفوف وفي الرفوف، نتمنى كي تفرجوا عليه إن شاء الله وخصوصا أن عندنا وعود منذ 97 أو 98 وليومنا هذا مازال ما كاين حتى حاجة، كنتمناو باش تسرعوا هاذ القانون لحماية المستهلك، وغادي تكون إن شاء الله مناسبة لبسط الموضوع ولدراسته دراسة معمقة من أجل أن نجد جميعا، خصوصا على أنه هذا الموضوع بداو كيتكلموا عليه كلشي لا معارضة ولا أغلبية ولا... كأنه الأمور بخير على خير.

أظن خصنا هاذ قضية الزيادات خصنا نوضعو لها حد، راه ماشي معقول الزيادات في جميع المواد، وبدون استثناء، وطالت حتى المباني وطالت واحد العدد ديال الأمور، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الدكتور بركاع، الكلمة لكم السي طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

السيد الرئيس،

كتعقيب على ما جاء في جواب السيد الوزير دائما، يعني نربط الزيادة بالعوامل الخارجية التي تقع وتخلخل هذه العوامل الخارجية كالزيادة في البترول والآليات، وغيرها من المواد الاستهلاكية الأخرى، وتنعكس سلبا على الجانب الاجتماعي وعلى التوازنات الاجتماعية داخل المجتمع المغربي، مما يؤدي إلى الارتفاع الصاروخي في المواد الاستهلاكية التي من الواجب على الحكومة أن تحافظ عليها، وتحفظها حفاظا على التوازن الاجتماعي، لأنه إذا كان هناك زيادة في الأسعار لا بد أن توازيها الزيادة في الأجور مسبقة، حتى نضمن التوازن الاجتماعي والجانب الاجتماعي.

ثم أيضا فلزاما على الدولة أن تقوم بتدعيم المواد الاستهلاكية والمتجلي في صندوق المقاصة، وكذلك تدخل جمعيات حماية المستهلك والمواد الاستهلاكية وجودها، وأن تتدخل الدولة أيضا في الحد من المضاربات، ومن المنافسة الشرسة، والزيادة في الأسعار من طرف بعض التجار الذين يستغلون ظروف الزيادة، لا بد من تشديد المراقبة على الغش، حماية للمواطنين من هذا الارتفاع الصاروخي، وحتى لا نشجع أيضا استهلاك المواد المهربة الرخيصة التي يلجأ إليها المواطن، وغالبا ما تكون هذه المواد نسبة صحتها وصلاحيتها منتهية، بل قد تكون أحيانا مسمومة، وغير صحية تضر بالمواطنين.

ومن هنا نطالب من الحكومة من نهج سياسة شديدة ذات استراتيجية مدققة كالاعتناء والاهتمام بالمواد الاستهلاكية من حبوب وزراعات مختلفة ومواشي التي أساسها الفلاح والعالم القروي، الذي هو مصدر التقدم الاقتصادي والضمان الغذائي، لا بد من تشجيع الفلاحة الوطنية بجميع أنواعها حفاظا على التوازن الاقتصادي ووضع خطة دقيقة أيضا تضمن التوازن بين الأجور والزيادة في الأسعار، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي طريبش، الكلمة للفريق الاستقلالي، السي أبو الفرج.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير جاب أجوبة اللي هي بينت على أن خاصة الحكومة الجديدة أنها ستضرب على أيدي المخالفين وغادية تدير واحد العمل استراتيجي اللي حنا في الفريق الاستقلالي نؤيده، ونطلب الاستمرار فيه.

غير عندي واحد الإضافة فيما يخص... جاء في كلام السيد الوزير على أن عدد كبير من المخالفات فيما يخص الناس اللي كيديرو المخالفات، أنا أظن أن باش تكون واحد المصداقية عند هاذ المحاضر اللي كتدار، هو أن تكون حتى مراقبة المراقبين، لأن حتى المراقبين في بعض المرات كيفوتوا القياس ديالهم، غير كيبنيو على واحد الحاجة وما كتبقاش مصداقية ديال المخالفات، وما كتبقاش ملي كتدار مخالفات تدار للمخالف الحقيقي، ما تدارش للمخالف اللي هو عندو واحد الحانوت فيه 4000 درهم في رأس ماله وندير به عدد المخالفات يكون كثير.

قضية أخرى، هو أننا نثمن قضية الزيادة في صندوق المقاصة، لأنه سيحل المشكل إن شاء الله، نطلب أنه تتوفق الوزارة والحكومة في ردع هذه المشكلة باش ما تبقاش تتكرر إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد أبو الفرج، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.. السي العلج تفضلوا.

المستشار السيد الحبيب العلج:

سؤالنا خلال... أثار انتباهكم السيد الوزير، حنا قلنا لكم السيد الوزير بالنسبة للمستقبل أشنو غادي يكون؟ لأنه المشكل بنيوي، ماشي مشكل ظرفي. كنا نتمنى أنه الحكومة دخلت ببرنامج جديد أنه يكون الجواب ببرنامج، يكون واضح، تكون الرؤية واضحة، هنا كنشوفو أنه اللي نتمناه السيد الوزير فيما يخص هذه السنة بالضبط، أنه مستقبلا الأخطاء اللي ارتكبت في الحكومات السابقة لا ترتكب هذه السنة، وأنتم تعرفون أشنو هي الأخطاء؟ هي التموين، طلب العروض للقمح جاء متأخر، وجاء بكيفية اللي ماشي هي ديال التجارة، جاء بكيفية أنهم طلبوا 500 ألف قنطار بطلب عروض واحد، ما يمكنش حتى واحد يرد عليه على المستوى العالمي، هذا كان خطأ كبير، هو أنه تأخروا في طلب العروض، وتأخروا في تنزيل الرسوم الجمركية، هذه كلها أخطاء كانت في الممارسة اللي يمكن لنا نتفاداها، وكان يمكن لنا نقام على المغرب وعلى ميزانية المغرب بأقل بكثير من اللي تقام عليه الآن، فلهذا أنه الارتجال في السياسة هو أكبر خطأ اللي كيمكن ترتكبه أي حكومة هو الارتجال.

ثانيا، فيما يخص المستقبل السيد الوزير، وأنتم وزير الاقتصاد والشؤون العامة، هل هذا مشكل اقتصادي أم مشكل مضاربات؟ لأنه حنا كنعطيو واحد الصورة للمواطن انه حنا غادي نضرب على أيدي المضاربين، هذا زمن قد ولى، ما بقاش هاذ الشي، حنا الضريبة ما قدرناش ندير لها المراقبة، ما نقدروش ندير فيه التفتيش اللي خصو يكون، حنا المسائل اللي بنيوية ما قديناش، الدولة ضعيفة فيها، عساك أنه بغيتي تدير انه المضاربة والمراقبة على اللي كيبيع الخبز أو اللي كيبيع الخضرة.

حنا نؤمن باقتصاد السوق، نؤمن بالمنافسة، نؤمن بهذه المسائل، ما يمكنش يكونوا عندنا منطقين، كاين غير منطق واحد في الاقتصاد وفي السياسة. ولهذا منطق المنافسة خصو هو اللي يشد محلو، المشكل البنيوي اللي عندنا هو أنه هذا الدعم كيمشي للجميع، كيمشي ل 30 مليون في عوض كيمشي 3 مليون، أنه الكل يستفيد، وهذا هو الخطأ الكبير، الدعم خصو يمشي للناس اللي خصهم يمشي لهم مباشرة.

ثانيا، القدرة الشرائية للمواطن هي اللي خصها تكون، والشغل للمواطن هو اللي خصو يكون، راه ما خصناش أنه المواطن ندعم له أكثر من نوجدو لو الشغل، لأنه المواطن في حاجة إلى شغل، إلى منصب عمل، بحاجة إلى صحة، في حاجة إلى تعليم، في حاجة إلى تكوين، ماشي في حاجة باش توكلو لأنه المواطن عنصر بشري يتفاعل مع الزمان ومع المكان، فرق بينه وبين الكائنات الأخرى، المواطن نعتبره عنصر بشري يجب أن نتفاعل معه في تكوينه وتربيته وصحته، ماشي نعامله معاملة كأي كائن آخر.

فلهذا اللي كنتمناوه السيد الوزير، وتفضلتم وقلتم في آخر كلامكم أنه الموضوع يحتاج إلى اجتهاد وإلى جدية وإلى شجاعة سياسية للتعامل مع المواطن في هذا الموضوع، لأنه اليوم يكلف الدولة 20 مليار درهم، أنا كنشوف 20 مليار درهم يمكن لنا نديروها على مستوى خلق مناصب الشغل، وعلى المستوى الوطني، أنه كل واحد سيجد منصب شغل وما كيبقاش المشكل ديال ها الخبز لأنه هاذ الشي كيجي بالقدرة الشرائية، ما كيجيش بالدعم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد بوشعيب الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،

حضرات الإخوة المحترمين،

سمعنا السيد الوزير المحترم، فسر لنا التدابير اللي قامت بها الحكومة لمواجهة حالة الغلاء والزيادة في الأسعار، وتكلم السيد الوزير على صندوق المقاصة وإعفاء الجمارك في بعض المواد والعشرين مليار.

السيد الوزير غير تكلمت عن المخالفات غير بغيت نبلغ لك على أن المخالفات عمت رغم التدابير ورغم ذاك القرارات، راه المخالفات زايدة بامتياز وستزيد أكثر إلى ما كانتش واحد الموقف علمي، واحد الموقف شعبي اللي حد من هاذ الزيادة في الأسعار، وكنت كنتخوف كمواطن وأن كل إفلات من يد الحكومة فيما يخص توقيف الزيادة في الأسعار لأن التدابير كلها اللي تكلم عليها السيد الوزير كلها محترمة وديال الحكومة ، ولكن التدابير الشعبية، التدابير ديال المناطق في الأسواق والجهات، واش هذا شيء ممكن تطبيق دياله أو لا وكنتمنى للسيد الوزير النجاح في هذا العملية اللي هي صعبة ولكن ما خاص تستمرش لأن إلى استمرت غادي نزيدو في الغليان من جهة أخرى وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد بوشعيب الهيلالي، هل للحكومة رد على التعقيبات ؟ تفضل السيد الوزير

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا للإخوة على تدخلاتكم وعلى تعقيباتكم، وأشكركم كذلك على ملاحظاتكم واقتراحاتكم التي تترجم بكل بأمانة مسؤولية ما يشغل بال المواطنات والمواطنين المغاربة، وإنني إذ أشاطركم هذا الهاجس الذي أصبح مشتركا بين كل القوى الحية في المجتمع، بغيت أولا نعطيكم بعض المعطيات الإضافية لتأكيد العزم ديالنا وعزم الحكومة على معالجة هاذ الإشكالا : بصفة هيكلية كما قلت، مشكل هيكلي يتطلب معالجة هيكلية، منين كنقولو معالجة هيكلية، أي ما يمكنش لها تدار بين عشية وضحاها، كتطلب الوقت كتطلب المشاركة كتطلب إشراك جميع الفاعلين الإقتصاديين والاجتماعيين، كتطلب الآراء ديال المستشارين اللي هما كذلك كيعرفوا هاذ الاشكالية بقوة واللي كذلك عندهم واحد الدراية بالموضوع وعندهم كذلك واحد الرد مع المجتمع ومع المواطنين، وبالتالي النواب غادي نشركهم كذلك في هاذ التصور.

هنا بغيت نوضع بعض النقط على الحروف، في هاذ الإطار تسمحوا لي نتذكر بأن تكلم الأخ على الزيادات الصاروخية اللي سجلها سعر النفط في الأسواق الدولية وقال بأنه كاين انخفاض سعر الدولار اللي لعب دور باش اخفف شوية من هذا العبء، عنده الحق ولكن هاذ التخفيض ديال الدولار بالنسبة للدرهم كان بنسبة 8% في الوقت اللي ارتفع سعر ديال النفط بأكثر من 75% إذا التخفيف نعم ولكن تخفيف هامشي مقارنة مع تطور أسعار النفط، وبغيت كذلك نذكر أننا باش نكون كذلك صريحين معكم، بحال اللي قال بعض الإخوة أننا سنستمر معلوم في تحمل هذه الزيادات المستمرة، ولكن في حدود ما تسمح به إمكانيات الدولة. قلنا 20 مليار درهم تم توقعها بالنسبة لقانون المالية 2008، والثمن المرجعي اللي أخذنا كمتوسط ديال السنة هو 75 دولار للبرميل، وبالتالي إلى كان هاذ الثمن المتوسط فوق هذا المستوى سنضطر أننا نشوفو السقف الأقصى الذي يمكن تجاوزه في هذا الإطار لا بد أن نأخذ بعض التدابير في هذا الميدان ونحاولو ما أمكن أن تكون تدابير هادفة باش ما تمس جميع المواطنين خصوصا مثلا بالنسبة لمادة الكازوال لأننا ما يمكنش أنقيسوها لأنها غتقيس جميع المواطنين، لا بالنسبة للنقل ولا ...إلخ، غانحاولو ما أمكن نأخذ التدابير اللي تكون معقلنة.

كما يجب التشديد أيضا على أن الحكومة منكبة على إيجاد وتبني السبل الكفيلة لإيقاف هذا النزيف اللي ذكرتيوا المترتب عن نظام المقاصة لأن دزنا من 3 مليار في 2001 إلى 4 مليار في 2002، 13 مليار سنة 2007 ل20 مليار 2008، ما يمكنش لعلينا انبقو زايدين هكذا، لأنه ثقل كبير بالنسبة لميزانية الدولة، وبغيت نذكر بأن هذا الارتفاع من 13 مليار إلى 20 مليار درهم، هذا المبلغ لا يمكن أن نستهين به، كيجيو بعض الإخوان وكيقولو هاذ القرارات اللي اتخذتموها هي قرارات جزئية، ولكن 20 مليار درهم، هاذ 6,6 مليار درهم اللي زدنا كان بالإمكان ننجز بها حولي 6600 كلم من الطرق القروية، هاذ 6 مليار و600 مليون درهم كان بالإمكان ننجز بها آلاف من المدارس الابتدائية في القرى، كان بإمكاننا نبني ما يفوق على 220 مستشفى محلي، بمعدل 45 سرير للواحد، إذا هذا على حساب أمور أخرى، وبالتالي إلى مكانش هاذ الإشكالية ديال المقاصة، فدفعنا بالنسبة لنفقات الاستثمار دوزناها من 25 مليار إلى 35 مليار رغم هاذ الشي، ولكن كيمكن نمشيو فوق من هاذ المستوى وبالتالي غدي

يكون كيفما قالوا بعض الإخوان غدي تكون فرصة باش نقويو الاستثمار في البلاد ونسرعو من وتيرة النمو وفي نفس الوقت نخلقو مناصب شغل جديدة.

هذا مع الأسف تعذر بحكم هاذ الإشكالية المطروحة اللي هي إشكالية كبيرة، ولهذا أنا كنقاسمكم الطرح ديالكم أنه خص ضرورة إصلاح نظام المقاصة بصفة شمولية وهيكلية من أجل تحسين تدبيره وهدف توجيه الدعم إلى الفئات المعوزة وذات الدخل المحدود.

ولكن انتما كتعرفو بأن غير بالنسبة منين كنقولو دعم الفئات المعوزة وذات الدخل المحدود، تيخصنا نحددو ونعرفو شكون هما هاذ الناس اللي خصهم يستفيدوا، هاذ العملية راه كتطلب الوقت وكتطلب ميكانيزمات، آليات، لأن أنتما كتعرفو المغرب وكتعرفو اشكاليات اللي كتترح في هاذ الميادين، وكيمكن لي أن أقول لكم بأننا إن شاء الله غدي نبداو في إطار المساعدة الطبية من هنا غلى آخر السنة غنبداو في العملية اللي غتدار في تادلة أزيلال اللي غتكون une opération pilote باش يمكن لنا نعرفو هاذ العملية ديال تحديد الفئات المعوزة التي ستستفيد من المساعدة الطبية واش هاذ العملية يمكن تتم؟ واش يمكن لنا أن نعممها؟ من خلال هاذ العملية غيمكنا نعرفو حتى بالنسبة لصندوق المقاصة ختكون فرصة باش يمكن لنا نستندو على هذه العملية ونمشيو في هذا الإطار.

وكذلك بالنسبة للتحكم في منظومة الأسعار وفضلا عن مواصلة المجهود المبذول في تتبع المراقبة والحد من التجاوزات، وأنا متفق مع الأخ اللي تيقول بأنه بالرغم من ذاك الشي، راه كاين مشاكل باقية مطروحة في الأسواق، هنا بغينا نديزو واحد، أولا المرصد اللي تذاكرت عليه هو مرصد ديال الأسعار باش يكون تضافر الجهود ديال المراقبين وباش كذلك منكتروش على التجار، لأنه عاوتني ماشي كلشي كيتلاعب مع القانون، لأن التجار أغلبيتهم شريفين ويقومون بدورهم الكافي، وبالتالي كيخصنا تكون واحد النوع من الموازنة في هذا التعامل وميكونش واحد الضغط كبير في واحد المرحلة، عاوتني الضغط يقل من بعد وبالتالي بغينا نديرو واحد الآلية اللي تمكنا من التنسيق بين جميع المراقبين ديال القطاعات كلها باش نوصلو إن شاء الله النتيجة المتوخاة.

وكذلك بغيت نذكر أنه كاين واحد البرنامج اسميتو برنامج "رواج"، اللي الهدف ديالو التقليص من الوسطاء ونجعلو أن أسواق الجملة وخصوصا بالنسبة للخضر والفواكه أنها تكون قريبة من الأماكن ديال الإنتاج ديالها باش تجعل أنها نقلصو من عدد الوسطاء.

بالإضافة للعمل الاحترازي والردعي الذي يقوم به جهاز مراقبة الأسعار، لابد من الإشارة إلى أن هناك تحريات ميدانية يقوم بها باحثو المنافسة من أجل زجر كل الممارسات المنافية للمنافسة الشريفة. وهنا بغيت نقول للأخ أننا صحيح أننا في اقتصاد السوق وبالتالي منين كنقولو اقتصاد السوق كاين العرض والطلب، فكاين واحد الظرف زمني كيمكن يكون الطلب أقل من العرض فبالتالي الأسعار تنخفض، ومنين كيكون الطلب فوق العرض فالأسعار ترتفع، هذه هي المنافسة.

ولكن كاين بعض الممارسات التي هي منافية للمنافسة اللي كيخص الواحد يضبطها ويتخذ فيها القرارات الأساسية، ويمكن لي نقول لكم بالنسبة للوزارة ديال الشؤون العامة والاقتصادية، فهي قامت بعدة بحوث تتعلق بستة شركات لإنتاج الزيوت الغذائية، تتعلق كذلك بالشركات الأربع للتدبير المفوض للماء والكهرباء، وأربع وكالات للتوزيع تتعلق كذلك بأربع مراكز تابعة للمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، باش نشوفو بالنسبة لغلاء المعيشة، بالنسبة خصوصا بكل ما يتعلق بفاتورة الماء والكهرباء، واش هناك احترام لدفاتر اللي قامت بها الدولة؟ أولا هل كاين احترامها؟ واش القواعد اللي تم اتفاقها واش كيتم تطبيقها كما ينبغي؟

وفي سياق تأهيل مؤسسات المنافسة في بلادنا، فقد قمنا مؤخرا يوم الاثنين إبرام التوأمة بين وزارة والشؤون الاقتصادية والعامة للمملكة المغربية من جهة ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا بالجمهورية الألمانية من جهة ثانية، تهم هذه التوأمة مختلف الجوانب المؤسساتية والقانونية والتحسيسية والتكوينية الكفيلة بتفعيل وإنجاح سياسة المنافسة.

وفي هذا الإطار كتعرفو أن هيئة المنافسة تم تجميدها خلال واحد المرحلة، حنا بغينا نفعلها كحكومة، ولهذا درنا هذه التوأمة باش، أولا نشتغلو مع ناس اللي عندهم واحد التجربة كبيرة في هذا الميدان، وحاولنا ننوع باش منبقاوش كنشتغلو غير مع فرنسا وإسبانيا ودخلنا ألمانيا اللي عنها واحد الخبرة كبيرة واللي غتساعدنا إن شاء الله في هاذ الرغبة ديالنا لتفعيل مؤسسات المنافسة.

بالنسبة لقانون حماية المستهلك، فإننا اتصلنا بالأمانة العامة للحكومة في هذا الميدان، وإن شاء الله سيتم برمجة هذا القانون في

المجالس الحكومية المقبلة لأننا كنعتبرو بأن هذا القانون أساسي بالنسبة لبلادنا.

وأخيرا بالنسبة لما جاء في تدخلات الإخوة حول الحوار الاجتماعي، فكما جاء في تصريح السيد الوزير الأول السيد عباس الفاسي، فإننا سنقوم بهذا الحوار لأننا نعتبر أنه أساسي ونعتبر أننا ينبغي أن نواجه جميع المشاكل المطروحة في الساحة، اللي تتعلق بحال اللي ذكرتيو بإشكالية الأجور، وبالنسبة كذلك للأسعار وديال القدرة الشرائية ديال المواطنين وديال الموظفين، ولكن كذلك اللي كتتعلق بالحماية الاجتماعية واللي كتعلق بأمور أخرى اللي هي كذلك أساسية واللي خصها تهم هذا الحوار.

وإننا حضرات المستشارات المستشارين وكممثلي للغرف والمأجورين ندعوكم جميعا لمشاركتنا في هذا الورش الإصلاحي الهام وترجمة انشغالاتكم إلى قوة اقتراحية بأفكاركم ودعمكم لوضع الآليات اللازمة لمواكبة إرادة الحكومة في إنجاح هذا الورش بما يخدم الصالح العام ويضمن العيش الكريم للمواطنات والمواطنين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وباسم المجلس نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، ونتمنى لكم التوفيق في المستقبل إن شاء الله.

وأشكر الجميع، ورفعت الجلسة.